SAM Rights & Liberties

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

DT Institute

الطريق نحو السلام

2025

رؤية المجتمع المحلي حول إمكانية وآليات تنفيذ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لدعم السلام في اليمن

دراسة ميدانية (صنعاء- عدن- تعز- الحديدة- مأرب- حضرموت)

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي:..... 4
الفصل الأول: مقدمة ومنهجية الدراسة..... 12
المقدمة:..... 13
هدف الدراسة:..... 15
منهجية ومحددات الدراسة:..... 16
الفصل الثاني: السياق اليمني والعدالة الانتقالية.....
السياق اليمني العام:..... 20
المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة:..... 22
مفهوم العدالة الانتقالية:..... 23
آليات العدالة الانتقالية:..... 25
الجهود الوطنية في إطار العدالة الانتقالية والمصالحة في اليمن:..... 26
المجتمع المدني والعدالة الانتقالية:..... 33
الفصل الثالث: نتائج الدراسة الميدانية المستخلصة من المقابلات المعمقة والمناقشات الجماعية:..... 34
االانتهاكات والوصول إلى العدالة:..... 35
العدالة الانتقالية:..... 39
المصالحة:..... 43
الادماج والشمول:..... 47
الخلاصة العامة:..... 53
المصادر:..... 55
الملاحق:..... 55

منظمة سام للحقوق والحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية بدأت نشاطها في يناير / كانون الثاني 2016، وحصلت علي ترخيص عمل في ديسمبر / كانون الأول 2017 . تسعي المنظمة لرصد وثيق انتهاكات حقوق الانسان في اليمن ، والعمل علي وقف الانتهاكات من خلال العمل علي المناصر بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية ، احداث وعي حقوقي من خلال العمل علي التنمية الحقوقي في واواسط المجتمع ، والعمل

علي محاسبة منتهكي حقوق الانسان في اليمن بالتعاون مع الاليات الدولية والمنظمات الحقوقية

رابطة أمهات المختطفين

منظمة حقوقية تقودها نساء، تأسست في إبريل 2016 وتشكلت من مدافعات عن حقوق الإنسان وأمهات وزوجات المعتقلين.

تعمل رابطة أمهات المختطفين على رصد وتوثيق حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ورفعها للجهات المعنية، وتهدف لبناء ذاكرة حقوقية تحفظ للضحايا حقهم في المساءلة والإنصاف في مرحلة ما بعد الحرب.

كما تعمل على إيصال صوت الضحايا في المحافل الوطنية والدولية، والتواصل المستمر مع أصحاب القرار والوساطات المحلية، بهدف الإفراج عن المحتجزين / ات و تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للناجين من الضحايا وذويهم.

ميثاق العدالة لليمن

ميثاق العدالة لليمن هو عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق الشعب اليمني خصوص ًا الفئات الضعيفة والمهم ًشة بدرجة أكبر، يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يعاني منها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف، يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لأعضائه من خلال التعاون إنهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم المهم ًوتعويض الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلاماً وعدلا ًوازدهاراً لليمن.

الملخص التنفيذي

تعاني اليمن منذ ما يقارب عقدًا من الزمن من تداعيات نزاع مسلح معقد، ساهمت فيه أطراف محلية وإقليمية ودولية، ما أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتدمير البنى التحتية، وتفاقم المعاناة الإنسانية، خاصة الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والمهمشين والناجين من ويلات الصراع، بما في ذلك النازحين والجرحى والمختطفين المفرج عنهم. وقد انعكست هذه الأوضاع على فقدان مصادر الدخل، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان بشكل ممنهج في مختلف أنحاء البلاد.

وفي ظل هذه الانتهاكات المستمرة، تبرز الحاجة إلى تبني نهج العدالة الانتقالية كمسار أساسي لتحقيق سلام مستدام في اليمن. فالعدالة الانتقالية، التي تهدف إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة عبر المساءلة وكشف الحقيقة والمصالحة وتعويض الضحايا، تمثل أداة رئيسة لضمان عدم الإفلات من العقاب وبناء أسس العدالة وسيادة القانون. لذلك، من الضروري دمج مبادئها في أي نقاشات تتعلق باتفاقية السلام، وتهيئة المجال لحوار واسع حول آلياتها بما يتناسب مع السياق اليمني. وفي هذا الإطار، تأتي أهمية إجراء دراسة تقييمية حول العدالة الانتقالية وآلياتها.

جاءت هذه الدراسة الميدانية منحة من معهد DT بالشراكة مع عضوي تحالف ميثاق العدالة لليمن: منظمة سام للحقوق والحريات (SAM) ورابطة أمهات المختطفين كشركاء محليين، بهدف معرفة أنماط الانتهاكات التي تعرض لها الضحايا وإجراءات جبر الضرر المناسبة لهم، وتقييم وعي المجتمع المحلي بمفاهيم العدالة الانتقالية، واستكشاف محاور العدالة الانتقالية التي تناسب السياق اليمني. كما تسعى إلى قياس قدرات المجتمع المدني على تبني آليات العدالة الانتقالية وتنفيذها؛لضمان المساءلة والإنصاف.

استند هذا البحث إلى أسلوب العينة القصدية، حيث اختار فريق البحث الحالات لضمان التمثيل الكافي من كل منطقة مستهدفة الذكور والإناث من مختلف شرائح المجتمع المتأثرة بالنزاع، من ضحايا الانتهاكات كالنازحين والمهمشين وغيرهم، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة. حيث أجرى فريق البحث 109 مقابلة مع كل شرائح المجتمع («المجموعة العامة»)، و13 مقابلة مع خبراء يمنيين في العدالة الانتقالية، و20 جلسة بؤرية شارك فها203 أشخاص، وتم البحث في ست محافظات يمنية (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، مأرب، حضرموت).

فيما يلي أهم نتائج الدراسة:

الانتهاكات والوصول إلى العدالة

أفاد 85 مشارك في المقابلة العامة (78%) باستمرار الانتهاكات لحقوق الانسان في مناطقهم.

أفاد 86 مشارك في المقابلة العامة (79%) بتعرضهم أو اسرتهم إلى انتهاك حقوق الانسان. وحدّدوا اهم الإجراءات لجبر الضرر وتحقيق العدالة في قضيتهم المتمثلة في محاسبة الجاني والتعويض المادي والعلاج الطبي والنفسي.

- كما حدّد هؤلاء الضحايا اهم العوائق التي تحول دون الإبلاغ عن الانتهاك وتحقيق العدالة والتي تتمثل في الخوف من الجناة والانتقام، والافتقار إلى الموارد المالية لدفع تكاليف التقاضي أو التنقل، ضعف الوعي القانوني لدى الضحايا وعدم معرفتهم بحقوقهم. كما شدّدت بعض النساء المشاركات في الجلسات البؤرية على تحديات وصعوبات تخص النساء تتمثل في خوف الافصاح والخوف من العار (العادات والتقاليد).

العدالة الانتقالية وآلياتها في السياق اليمني

- أفاد الكثير من المشاركين في المقابلات والجلسات البؤرية بان النزاع المسلح، وتعدد الأطراف الفاعلة (محلية وإقليمية)، وغياب مؤسسات الدولة الفاعلة، ووجود المنتهكين في مناصب السلطة، وانتشار الفساد، كل هذه العوامل تُعيق تطبيق آليات العدالة الانتقالية، بل ذهب البعض إلى القول بان العدالة الانتقالية مستحيلة في ظروف الصراع الحالية.

- سُئل المشاركون في شقي المقابلة، والمجموعة العامة والخبراء، عما اذا كانت المحاسبة للمنتهكين، ام المصالحة وانهاء الحرب، أهم في إنجاح عملية العدالة الانتقالية. فضّل 64.3% المصالحة وإنهاء الحرب، مقابل 35.7% فضّل المساءلة والمحاسبة. الذين فضّلوا المصالحة شدّدوا على تعبهم من ويلات الحرب وضرورة انهاء القتال والمعاناة كخطوة أولى في أي عملية انتقالية حيث قالت مشاركة من تعز «تعبنا نزوح وتشرد نريد نرجع بلادنا وبعد ما نرجع بلادنا ونستقر في منازلنا يحاسب كل منتهك.»"

أهمية هذه النتائج: بينما تمثّل محاسبة الجناة أولوية لضحايا الانتهاكات لجبر الضرر في قضاياهم، فتمثّل المصالحة اولوية لإطلاق العدالة الانتقالية في نظر معظم المشاركين في المقابلة، مما يشير إلى ضرورة تبني نموذج مرن يجمع بين المصالحة وضمان محاسبة للجناة .

- سُئل المشاركون في شقي المقابلة عن محاور العدالة الانتقالية التي تناسب السياق اليمني فقال معظم المشاركون ان هذه المحاور مناسبة باستثناء اكرام الضحايا من خلال النصب التذكارية والمتاحف، ويظهر الرسم البياني التالي اجوبتهم:

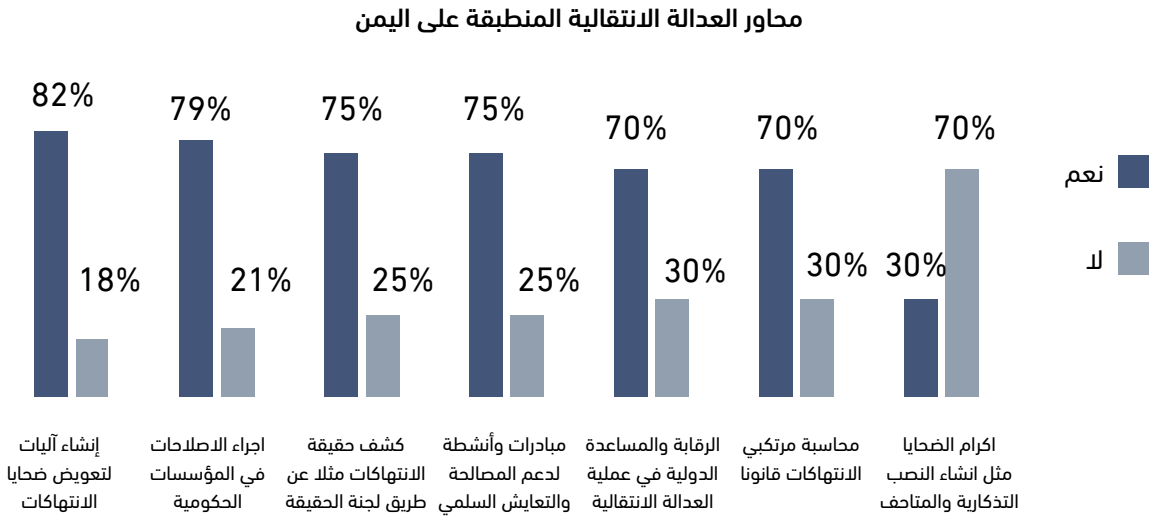

- أيّد معظم المشاركين في المقابلات والجلسات البؤرية اشراك مختلف الفئات الاجتماعية بما فيها النساء والنازحين والمهمشين في عملية العدالة الانتقالية، مع ظهور تحفظات على ذلك من بعض المشاركين، ما يشير إلى التحديات الاجتماعية التي ستواجه ادماج تلك الفئات.

> **تناقش المشاركون في الجلسات البؤرية كيفية ضمان مشاركة النساء والمهمشين والنازحين في العدالة الانتقالية وجاءوا بعدة اقتراحات أبرزها اشراك هذه الفئات في هيئات ولجان عمليات العدالة الانتقالية وتصميمها.**

- معظم الخبراء المشاركين في الجلسات البؤرية أيّدوا فكرة استخدام وثيقة مؤتمر الحوار الوطني كمرجعية لتطوير آلية العدالة الانتقالية، مع تحديثات تشمل فترة الحرب والتغير في موازين القوى.

مشاركة أنصار الله - الحوثيين في العدالة الانتقالية

- بينت نتائج الدراسة انقسام في الآراء حول دور الحوثيين في نقاشات العدالة الانتقالية. يرى بعض المشاركين أن عدم مشاركتهم أمر إيجابي لأن أيديولوجيتهم وممارساتهم تتعارض مع مبادئ العدالة الانتقالية، كما أن انعدام شفافيتهم يجعل أي حوار معهم غير مثمر. من جهة أخرى، يرى فريق آخر أن غياب الحوثيين أو أي طرف رئيسي آخر سيؤدي إلى اتفاقات ناقصة، مما يؤخر العدالة ويزيد الانقسام المجتمعي. لذا، من الضروري البحث عن آليات ضغط دولي على الحوثيين لدفعهم نحو الانخراط في حوار غير مشروط، مع تعزيز البدائل المحلية، مثل المصالحات، لضمان تحقيق العدالة على المستوى المجتمعي.

> وجد فريق البحث أن من أكثر الناس تشاءما حول انخراط الحوثيين في عملية العدالة الانتقالية هم مجموعة حقوقيين واعلاميين شاركوا في جلسة بؤرية من صنعاء، حيث قالت إعلامية "الحوثي معرقل لكل عملية حوار وسلام، يعني معرقل أساسي والتاريخ يشهد أنه عشر سنوات كل محطات الحضور لحل الازمة اليمنية أو حل الكارثة اليمنية أكثر من ينقض هذه الاتفاقات ... هو الان سيكون حجرة عثرة أمام أي عملية سلام"، وقالت حقوقية أخرى "سؤال يجاوب على نفسه الحوثي يعرقل سار يستدعي لنا حرب مع اسرائيل ومع أمريكا بعد ماكمل الحرب مع السعودية ودول الخليج فكيف أناقش العدالة؟!"

- تم مقابلة صحفي محسوب على أنصار الله من أجل تسليط الضوء على وجهة نظرهم في العدالة الانتقالية فأفاد بان المصالحة مشروطة عند تخلي الاطراف عن اتباع القوات الأجنبية وان مقومات العدالة الانتقالية تقوم على تعويض عادل للضحايا واعادة البنية التحتية. وشدّد على ان العدالة الانتقالية يجب ان تكون يمنية وان يمكن البناء على مخرجات الحوار الوطني لحل الاشكاليات العالقة، ولدى انصار الله رؤية وطنية تم تقديمها قد تكون هي الانسب.

مواقف الأحزاب السياسية من العدالة الانتقالية

درس فريق البحث أجوبة المشاركين في الدراسة من المنتمين إلى الأحزاب السياسية وعددهم 13 عضو حزبي، من المجلس الانتقالي الجنوبي وحزب المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح والحزب الاشتراكي وغيرها، بالإضافة إلى عدة مقابلات اجراها مع قيادات حزبية خارج إطار الدراسة الحالية. وخرج بالاستنتاجات التالية لمواقف هذه الأحزاب من عملية العدالة الانتقالية:

- حزب المؤتمر الشعبي العام: له جناحان. الجناح المؤيد للحكومة المعترف بها يركز على المصالحة الوطنية ويخشى من العدالة القائمة على المساءلة لئلا يتحمل الحزب مسؤولية انتهاكات الماضي التي ارتكبها نظام صالح. أما الجناح الآخر الذي يتعاون مع الحوثيين، فلا يزال يوافق على مواقفهم بشأن العدالة الانتقالية، حيث يميل إلى تحميل القوى الخارجية مسؤولية الحرب والعدوان على اليمن.

- المجلس الانتقالي الجنوبي: العدالة الانتقالية في المحافظات الجنوبية هي امتداد للمبادئ التي أرساها اتفاق الجنوب للمصالحة والتسامح، والذي ينادي بمعالجة الآثار التاريخية للنزاعات السياسية والمسلحة بين المجتمعات الجنوبية، ويؤكد على استعادة دولة الجنوب المستقلة. وتشمل رؤية المجلس الانتقالي أيضًا المصالحة العامة، لكنها تظل تركز بشكل رئيسي على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الانفصال عن الحكومة المركزية في اليمن.

- حزب التجمع اليمني للإصلاح: يعتبر الحزب الأكثر تضررًا من الحرب في فترات مختلفة، ويظهر موقفه تجاه العدالة الانتقالية بحسب الحقبة الزمنية. ففي حرب 1994 كان الحزب مشاركًا فيها، وبالتالي سيكون أقل حماسة لتنفيذ عدالة انتقالية لتلك الفترة. أما في مرحلة ما بعد 2014، فالحزب كان من الأطراف المتضررة بشكل كبير، مما يجعله أكثر دعمًا لعملية العدالة الانتقالية، خاصة في ما يتعلق بالمساءلة وتعويض الضحايا.

- حزب الاشتراكي اليمني: يرى أن العدالة الانتقالية خطوة مهمة في طريق بناء الدولة المدنية المنشودة. الحزب يركز بشكل خاص على ضرورة معالجة الانتهاكات التي طالت الحزب وكوادره عقب حرب 1994م، ويعطي أولوية خاصة للقضية الجنوبية.

- عبّر بعض المشاركين في الدراسة عن ترددهم في انخراط الأحزاب السياسية في العدالة الانتقالية بسبب انحياز الأحزاب إلى مصالحها.

دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية

- قدّم المشاركون في الدراسة العديد من الاقتراحات لتفعيل دور المجتمع المدني في عملية العدالة الانتقالية تمثّل أهمها بمبادرات الحوار والصلح وبناء السلام، وتقديم الدعم المادي والقانوني للضحايا، وتوعية المجتمع بأهمية العدالة الانتقالية، ورصد وتوثيق الانتهاكات.

- حدّد العاملون في منظمات المجتمع المدني الذين شاركوا في المقابلة العامة، وعددهم 28 شخص، الاحتياجات اللازمة لبناء قدرات المنظمات والمبادرات لكي تلعب بدورا فعالا في العدالة الانتقالية، وتمثلت أبرز هذه الاحتياجات في: التدريب على آليات العدالة الانتقالية، ثم تعزيز القدرات في المناصرة، ثم تسهيل الشراكات مع المنظمات الدولية، ثم تطوير المهارات القانونية.

التوصيات

إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمانحين

- تعزيز ودعم المصالحات والوساطة المحلية لحل القضايا ذات الأولوية كمدخل للعدالة الانتقالية في ظل غياب مؤسسات الدولة الفاعلة، كخطوة أولى في مسار العدالة الانتقالية وبناء الثقة، مع ضرورة ربطها بآليات وطنية تضمن الاستدامة وعدم تحولها إلى حلول مؤقتة.
- الضغط الدولي من أجل تحقيق العدالة الانتقالية الشاملة ودعم آليات تحقيق العدالة في اليمن عبر تقديم الدعم الفني والمالي، ودفع الأطراف نحو الانخراط في حوارات غير مشروطة، مع استخدام الأدوات الدبلوماسية والقانونية لفرض التزامات حقيقية تجاه العدالة الانتقالية.
- تقديم الدعم المالي والفني والتقني للحكومة اليمنية لأنشاء المحكمة المختصة بمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني وبناء القدرات للعاملين.
- تضمين مبادئ العدالة الانتقالية في اتفاق السلام النهائي والعمل من اجل عملية سلام شاملة وتبني نهج قائم على أصوات الضحايا واحتياجاتهم واولوياتهم وعدم احتكارها مع أطراف الصراع مع إيلاء اهتمام خاص للمجتمع المدني والنساء بما يضمن الشمول والشفافية والتمثيل المناطقي المتنوع.
- دعم وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية ولجان المصالحة والمبادرات الحقوقية في آليات الرصد والتوثيق والعدالة الانتقالية والمناصرة وحل النزاعات والوساطات المحلية وبناء السلام.
- دعم مبادرات التمكين الاقتصادي للضحايا ضمن إطار جهود العدالة الانتقالية.
- ٧٧تقديم الدعم للضحايا وعائلاتهم بما في ذلك خدمات التأهيل الجسدي والنفسي.

إلى الحكومة اليمنية والسلطات المحلية:

- اصلاح المؤسسات العدلية والضبطية، ومعالجة القيود والعراقيل التي تحد من وصول الضحايا والفئات الضعيفة بما فيهم النساء والمهمشين إلى العدالة.
- تعزيز ودعم منظمات المجتمع المدني والتكتلات الحقوقية ولجان المصالحة العاملة في بناء السلام وحقوق الانسان وتسهيل الشراكات مع المنظمات الدولية وفرص التشبيك لضمان التنفيذ الفعال للبرامج والمبادرات الهادفة إلى بناء السلام.
- وضع آليات حماية قانونية واضحة للتحقيق في الانتهاكات الماضية ومحاسبة المسؤولين عنها لضمان عدم تكرار الانتهاكات، ومعالجة المظالم التي حصلت في زمن الحرب.

إلى منظمات المجتمع المدني المحلية:

- تصميم برامج وتدخلات وأنشطة العدالة الانتقالية بما يتناسب مع طبيعة المجتمعات المحلية واحتياجات الفئات المجتمعية المختلفة مع مراعاة النهج القائم على النوع الاجتماعي والتباينات الفكرية والمجتمعية.
- تنفيذ حملات وبرامج توعوية لرفع الوعي المجتمعي حول آليات العدالة الانتقالية وحقوق الانسان والتماسك الاجتماعي ونبذ العنف وتغيير العادات والأعراف التقليدية التي تحد من وصول النساء إلى العدالة.

إلى الأحزاب والمكونات السياسية:

- على الأحزاب والمكونات السياسية المختلفة تبني سردية وطنية مشتركة حول العدالة الانتقالية والاتفاق على إطار مشترك لمفهوم العدالة الانتقالية، بما يضمن شمولية الحلول وعدم استخدامها كأداة انتقام سياسي.
- معالجة تأثير أولويات المجلس الانتقالي الجنوبي على العدالة الانتقالية التي تركز على القضية الجنوبية، عن أولويات بقية الأطراف، مما يستدعي إيجاد صيغة توافقية تدمج قضايا العدالة الانتقالية ضمن مشروع الحل السياسي الأوسع، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى إنصاف الضحايا في جميع مناطق اليمن.
- يجب البدء بتحديد نقطة انطلاق واضحة لعمليات العدالة الانتقالية للفترات التاريخية التي تستوجب المعالجة أولا، مثل الصراعات الكبرى (1962، 1986، 1994، 2014)، وفقا لأولويات الضحايا والسياق السياسي الراهن، مع ضمان عدم تسييس هذه العملية.
- يمكن البناء على مخرجات هذه الدراسة التي سألت 13 خبير مشارك في المقابلة عن هذا الموضوع، فأفاد 6 منهم ان فترة العدالة الانتقالية ينبغي أن تبدأ في عام 2014، باعتبارها الحرب الأعنف والأطول وشهدت تدخلات خارجية. فيما أشار 4 خبير إلى أنها ينبغي أن تبدأ في ثورة 26 سبتمبر 1962، وذلك لتحقيق العدالة الشاملة والمصالحة لكل الأحداث الماضية.

إلى الاعلام الرسمي والأهلي:

- تسخير الاعلام الرسمي والأهلي لنشر الوعي لدى المواطنين بحقوق الانسان والعدالة الانتقالية ومفاهيم حقوق الانسان وبناء السلام.
- إتاحة الفرصة للضحايا والمهمشين للحديث وإيصال أصواتهم بما يعزز المشاركة المجتمعية، وألا تكون هذه الوسائل حكرا على النخب السياسية والعسكرية.

الفصل الأول:

مقدمة ومنهجية الدراسة

المقدمة:

لا يزال اليمن يعاني من تداعيات الصراع لما يقرب من عقد من الزمن، إذ تسببت مختلف أطراف النزاع، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وجماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيين)، في ضرر ومعاناة كبيرة للمدنيين في اليمن، ولا تزال هذه الأطراف ترتكب انتهاكات وتجاوزات متصاعدة وخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويقدر عدد القتلى منذ بداية النزاع حتي نهاية 2021 ب (377) الف شخص ، ما يقرب من 60 % منها (نحو 226200) وفيات غير مباشرة". والوفيات المباشرة هي تلك التي تسبب بها القتال، ونسبتها 40% من الحصيلة، بما يعني أن عددها (150800.[1]

[1] https://rb.gy/ws1rff

كما شهدت اليمن انتهاكات غير مسبوقة، سواء من حيث طبيعتها أو حجمها. تشمل هذه الانتهاكات استخدام أساليب غير مشروعة في الحرب، مثل القصف الجوي العشوائي، والحصار، وقصف الأحياء المدنية، وتفجير المنازل، والاستعانة بالقناصة، وزرع الألغام الأرضية، وتجنيد الأطفال، والاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، والتعذيب، والقتل خارج نطاق القضاء، واستهداف الأقليات العرقية والدينية والمهاجرين مما يؤكد أن أطراف الصراع لم تلتزم بمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان[1]. وعلى الرغم من انتهاء اخر هدنة توسطت فيها الامم المتحدة في أكتوبر تشرين الاول 2022م[2] فإن الهدنة الغير رسمية بين أطراف الصراع تشجع على البدء في التهيئة نحو عملية السلام.

كذلك، أُصيب المئات من اليمنيات واليمنيين، بما في ذلك الأطفال، بإعاقات دائمة نتيجة لأشكال مختلفة من الانتهاكات، على رأسها الألغام والأجسام المتفجرة، وازدادت الفئات الضعيفة والأقليات، بما في ذلك الأقليات الدينية (كالبهائيين وذوي الإعاقة والنساء والأطفال)، تهميشًا وضعفًا، وكانت أكثر عرضة للاستهداف والمعاناة مقارنة بغيرها من فئات المجتمع اليمني.

> **وارتفعت نسب الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي من ضمنها العنف الجنسي والاغتصاب، سواء تلك التي مورست من قبل أفراد تابعين لأطراف النزاع أو في أوساط المدنيين، كنتيجة للانفلات الأمني وغيره من الأسباب.[3]**

وعلى الرغم من النزاع الدائر، يمكن الآن اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة استعداد اليمن لعملية السلام إلى أقصى حد. وتتضمن هذه الخطوات تعزيز شمولية عملية السلام، وإدماج نهج مساءلة قائم على مبادئ العدالة الانتقالية في أي نقاشات بشأن اتفاقية سلام؛ وتهيئة المجال للمناقشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية والحفاظ عليها، بما في ذلك إعطاء الأولوية للمشاورات مع الضحايا؛ وتعزيز قدرات المجتمع المدني اليمني.

أذ يؤكّد فريق الخبراء الاممين على أن مبادرات العدالة الانتقالية الشاملة يجب أن تكون من تصميم وملكية المجتمع اليمني. ومن الواجب أن تكون مدعّمة بالمشاورات المناسبة مع الضحايا الذين يجب تمكينهم من لعب دورٍ رئيسي خلال مراحل وضع تصوّر أي مبادرة وتصميمها وتنفيذها مع مراعاة التزام المعايير الدولية عند تصميم اليات العدالة الانتقالية، وحل الأسباب الجذرية للنزاع بما يكفل ضمان عدم تكراره.

ومع أن عدد من جوانب أي حزمة شاملة للعدالة الانتقالية ستضطر إلى انتظار دخول اليمن في «مرحلة انتقالية»، إلا أنه، يمكن اتخاذ خطوات الآن للمساعدة في ضمان أن عملية السلام نفسها تعمل على دعم المساءلة الحالية والمستقبلية وتدابير العدالة الانتقالية ومن بين أبرز تلك الخطوات توثيق الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، واجراء المشاورات مع الناجين والمهمشين والمستبعدين، وانشاء جمعيات للضحايا والناجيات وبناء الشبكات والتحالفات، وتقديم المساعدة الفورية إلى الضحايا والناجين، واللجوء إلى أنظمة الحماية القضائية وغير القضائية الإقليمية والدولية، والمبادرات المحلية لحفظ الذاكرة والدعوات إلى العدالة.[3]

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على القضايا المتعلقة بأولويات الضحايا والناجين وانتهاكات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة، والتأثيرات الاجتماعية والادماج والشمول، ودور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية، إضافة إلى تقديم التوصيات لتحسين قدرات المجتمع المدني وتعزيز دورة في بناء السلام.

(1) الشويطر، محمد. دور القضاء في تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة في اليمن. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، سنة 2024: https://rb.gy/zfrvjh
(2) الاشتراي نت
(3) وثيقة لمّ الشمل وبناء الدولة اليمنية الحديثة منظمة مواطنه

هيكل التقرير

يحتوي التقرير على ثلاثة فصول، في الفصل الأول يوضح مقدمة ومنهجية الدراسة، والفصل الثاني السياق اليمني والعدالة الانتقالية، والفصل الثالث يعرض نتائج البحث حول القضايا المتعلقة بأولويات الضحايا والناجين وانتهاكات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة، والمشاركة والشمول، ويقدم توصيات لكيفية جعل عملية العدالة الانتقالية أكثر تركيزاً على الضحايا في جهود صنع السلام في اليمن.

هدف الدراسة:

يهدف مشروع دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK)، المنفذ من قبل معهد دي تي اي بالشراكة مع عضوي تحالف ميثاق العدالة لليمن منظمة سام للحقوق والحريات ورابطة امهات المختطفين، إلى تعزيز المصالحة الوطنية والعدالة المستدامة والقبول بمبادئ وآليات العدالة الانتقالية، وتقييم قدرة المجتمع المدني على تنفيذ أنشطة العدالة الانتقالية في اليمن. ويعزز هذا المشروع الحوار الوطني والدولي حول العدالة الانتقالية كعنصر أساسي لبناء السلام المستدام في اليمن. وسيعمل المشروع على ثلاث مراحل لتقييم القدرات اليمنية وتصوراتها تجاه العدالة الانتقالية، وتوفير بناء القدرات وتجريب مبادرات العدالة التصالحية المحلية، وجمع أصحاب المصلحة من مختلف الجهات لتبادل المعرفة والدعوة إلى الاستثمار الدولي في العدالة الانتقالية في اليمن.

وفي إطار المشروع ستقدم الدراسة الميدانية الحالية فهماً أعمقاً للنقاط الآتية:

- معرفة أنماط الانتهاكات التي تعرّض لها الضحايا وإجراءات جبر الضرر المناسبة لهم.
- تقييم وعي المجتمع المحلي بمفاهيم العدالة الانتقالية.
- استطلاع عن تصورات المجتمع المحلي حول إمكانية وآليات تنفيذ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في السياق اليمني.
- قياس قدرات المجتمع المدني على تبني وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية، وبناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع.

منهجية ومحددات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة البحثية على 122 مقابلة، و20 جلسة بؤرية تضمنت 203 مشارك، في ست محافظات يمنية (صنعاء- عدن- الحديدة- تعز- حضرموت- مأرب). حيث أجرى فريق البحث المكوّن من 13 باحث ميداني وميسّر جلسة هذه المقابلات والجلسات البؤرية بين نوفمبر 2024 وفبراير 2025.

اعتمد البحث أسلوب العينة القصدية حيث اختار فريق البحث الحالات لضمان التمثيل الكافي من كل منطقة مستهدفة وبين الذكور والإناث ومختلف شرائح المجتمع المتأثرة بالنزاع، من ضحايا الانتهاكات والنازحين والمهمشين وغيرهم. كذلك عمد الفريق إلى ضمان مشاركة الناس المؤثرين في أي عملية عدالة انتقالية مستقبلية من أفراد المجتمع المدني والمسؤولين والوجهاء.

فيما يلي معلومات أساسية عن المقابلات والجلسات البؤرية في هذه الدراسة:

المقابلات

تكونت المقابلات من شقين: الشق الأول تضمن 109 شخص من مختلف فئات المجتمع ("المجموعة العامة") والشق الثاني تضمن 13 خبير في مجال العدالة الانتقالية ("مجموعة الخبراء").

الشق الأول

شارك 109 شخص في المقابلة العامة منهم 57 رجل (52.3%) و52 امرأة (47.7%)، على مستوى 6 محافظات هي حضرموت (22.9%)، مأرب (19.3%)، تعز (16.5%)، عدن (14.7%)، صنعاء (13.8%) والحديدة (12.8%).

ومن حيث الفئات المستهدفة، تم استهداف 5 فئات رئيسية: جهات فاعلة (موظفين وأعضاء في منظمات حقوقية وإنسانية ومبادرات شبابية ولجان مجتمعية)، وضحايا وناجين (ذوي المخفيين قسريا والاحتجاز التعسفي والمصابين جسديا ومبتوري الألغام)، وفئات مهمشة/أقليات، ونازحون/لاجئون، وفاعلون مجتمعيون مؤثرون (شخصيات اجتماعية ومرشدين دينين عقال حارات).

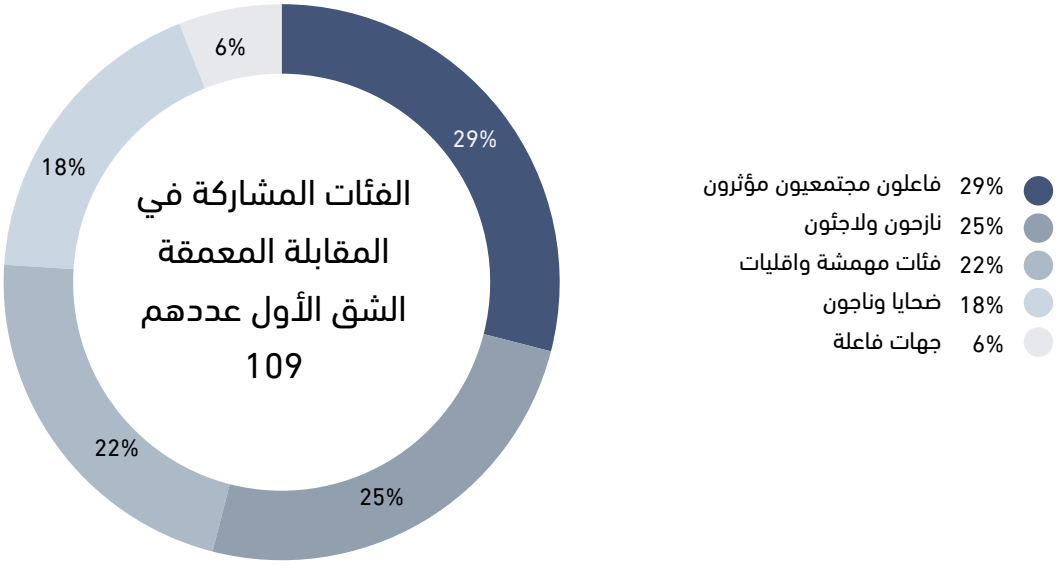

وتركزت هذه المقابلات حول المحاور التالية:

- حالة انتهاكات حقوق الانسان والوصول إلى العدالة
- الصيغة المناسبة للعدالة الانتقالية في اليمن
- فاعلية المجتمع المدني ودوره المتوقع في العدالة الانتقالية.

الشق الثاني

شارك 13 شخص خبير في هذه المقابلة المعمقة منهم 9 رجل و4 امرأة على مستوى 5 محافظات هي تعز (5 شخص) وعدن (3 شخص) وصنعاء (شخصين 2) وحضرموت (شخصين 2) والحديدة (شخص واحد).

توزّع هؤلاء المشاركين بين منتمين إلى أحزاب سياسية (7) وناشطين حقوقيين (5) وأكاديمي واحد. وتم اختيار هؤلاء بسبب معرفتهم بمجال العدالة الانتقالية.

وتركزت هذه المقابلة حول نفس محاور المقابلة السابقة مع اضافة محور جديد عن تفاصيل العدالة الانتقالية في السياق اليمني:

- من أين يجب ان تنطلق الفترة الزمنية المشمولة بالعدالة الانتقالية؟
- كيف ترى استعداد أعضاء حزبك للخوض في عملية المصالحة والعدالة الانتقالية؟
- كيف ترى دور لجان المصالحة والعدالة الانتقالية في عملية العدالة الانتقالية؟

الجلسات البؤرية

شارك 203 شخص في 20 جلسة بؤرية منهم 104 رجل (50.4%) و103 امرأة (49.6%) وحسب المحافظات: تعز (23.08%)، عدن (23.08%)، الحديدة (15.38%)، مأرب (15.38%)، حضرموت (15.38%)، صنعاء (7.69%).

وتضمنت هذه الجلسات مختلف فئات المجتمع ما فيها الشخصيات المؤثرة، وموظفين القطاع العام، وممثلين الأحزاب السياسية، وضحايا الحرب، والناشطين والحقوقيين، العاملين في العمل الحر، وارباب المنازل، والفئات المهمشة، والنازحين، وغيرها.

وتركزت حلقات النقاش حول المحاور التالية:

- حالة انتهاكات حقوق الانسان والوصول إلى العدالة
- الصيغة المناسبة للعدالة الانتقالية في اليمن
- أفضل الطرق لتعويض الضحايا والعقبات أمام التعويض.

الأدوات المستخدمة لجمع وتحليل المعلومات

استخدم فريق البحث منصة البيانات الإلكترونية Kobo Toolbox لجمع المعلومات من عينة الدراسة وهي أداة توفر أمان البيانات عبر عناصر التحكم في الوصول والتخزين على خادم بعيد، والتوثيق الصوتي، والتوثيق الورقي، من خلال أدوات مصممة بشكل احترافي.

أما تحليل البيانات فاعتمد الفريق على اداتين رئيسيتين:

- الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، لتحليل أسئلة المقابلة ذات الاجابات المغلقة.
- برنامج ماكس كيو دي ايه Maxqda لتحليل الإجابات المفتوحة في المقابلة والجلسات البؤرية. هذه الأداة مكّنت الفريق من تحديد النسب المئوية من الأجوبة المفتوحة.

الصعوبات التي واجهت الدراسة

شملت الصعوبات التي ظهرت أثناء إعداد وإجراء هذه الدراسة: الاعتبارات الأمنية التي اقتضت اجراء بعض المقابلات وجلسات البؤرية من خلال الانترنت، ومحدودية الميزانية التي حتمت على فريق البحث التركيز على ست محافظات فقط، وحساسية المواضيع لدى بعض المشاركين التي اثّرت على استعدادهم إلى التحدث بأريحية وشفافية.

الفصل الثاني:

السياق اليمني والعدالة الانتقالية.

السياق اليمني العام:

يعاني اليمن، وعلى مدى عقود من تاريخه المعاصر، حالةً من انعدام الاستقرار السياسي. حتى تلك الفترات التي أعقبت توحيد شطري اليمن في مايو/أيار 1990 وشهدت استقرارًا نسبيًا، تخللتها الكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك نزاعات مسلحة متفرقة، وصولًا إلى حرب صيف 1994 التي نشبت بين طرفين تزعمهما كلًا من رئيس الجمهورية -آنذاك- علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض.

> تلا ذلك ما عُرف بحروب صعدة الست، التي اندلعت بين الحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله (الحوثيين) في الفترة ما بين 2004-2010.

جنوبًا، أدّى حراك جمعية المتقاعدين العسكريين والأمنيين المسرّحين من أعمالهم على خلفية أحداث 1994 إلى تأسيس ما يُعرف بالحراك الجنوبي، الذي أُعلن عن انطلاقه مطلع عام 2007. بدأت مطالبه بحقوق متساوية وعودة المسرّحين، وإصلاح مسار الوحدة، ثم تصاعدت إلى الدعوة بالانفصال واستقلال جنوب اليمن عن شماله وتمخض عن ذلك الحراك عدد من الكيانات، وقد استطاع ما يعرف بالمجلس الانتقالي الجنوبي توحيد أغلبها تحت قيادته.

بالتزامن مع كل ذلك، خاضت الدولة حروبًا ضد الجماعات الإرهابية في عدد من المحافظات. والتبعات الناتجة عن سياسة الحكومة اليمنية للتعاطي مع الحرب على الإرهاب المعلنة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، والتي اتخذها التحالف الدولي برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ذريعةً ومنطلقًا لتنفيذ هجمات جوية في مناطق متفرقة من اليمن، ضمن ما أسمته بالحرب على الإرهاب في تجاوز واضح لمبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الانسان.

من بين أمور أخرى، بالإضافة إلى جملة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية حتى العام 2011، وبالتزامن مع قيام ما عُرف بثورات الربيع العربي، بدأت في اليمن انتفاضة شعبية طالبت بالإصلاحات الاقتصادية والدستورية وعدم التوريث. مرّت بمراحل وأحداث عديدة قادت إلى المطالبة بإسقاط نظام الحكم بقيادة الرئيس الأسبق على عبد الله صالح.

تخلل مرحلةَ الانتفاضة الشعبية تلك، استخدامٌ واسع للعنف ضد المطالبين بالتغيير، وحدثت اشتباكات المسلحة بين قبائل وقوى مناصرة للثورة وقوات النظام. انتهت تلك المرحلة بتوسط دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ما عُرف بالمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة وهي وثيقة عابرة للدستور قضت بنقل السلطة بشكل سلمي إلى رئيس توافقت عليه قيادات حزبية وسياسية، هو نائب الرئيس -آنذاك- عبد ربه منصور هادي. وتم تنظيم ما يشبه الاستفتاء لتنصيبه، أُطلق عليه حينها انتخابات وإصدار قانون يعفي الرئيس السابق على صالح من الملاحقة الجنائية وهو ما تمثل بقانون الحصانة لصالح ومن عمل معه خلال فترة حكمة ويرى الكثير ان هذا القانون أسس لمبدأ الافلات من العقاب والانتقاص من مبادئ العدالة وسيادة القانون وأثار الاختلاف حول مسودة قانون العدالة الانتقالية كونه لا يتضمن العدالة القضائية ...

في 21 سبتمبر/أيلول 2014، سيطرت جماعة أنصار الله (الحوثيين) على العاصمة اليمنية صنعاء بالقوة، وفي نفس التاريخ تم توقيع اتفاق السلم والشراكة من قبل جماعة انصار الله وباقي المكونات برعاية أممية بغرض نزع فتيل الحرب والعودة إلى تطبيق مخرجات الحوار الوطني مع استيعاب بنود الاتفاق لكن التهدئة لم تدم طويلات ففي يوم 17يناير 2015م تم اختطاف مدير مكتب الرئيس هادي وأمين عام الحوار الوطني في احد النقاط العسكرية لجماعة انصار الله وهو في طريقة إلى احتفال رسمي لتسليم مسودة الدستور للهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني (أحمد عوض بن مبارك) لقطع الطريق أمام تمرير مسودة الدستور التي يقول عنها جماعة انصار الله إنها مخالف لما تم التوافق عليه باتفاق السلم والشراكة ، ليبدأ النزاع المسلح في اليمن، والذي لا يزال مستمرًا حتى تاريخ تحرير هذه الوثيقة، وما ساهم في زيادة تعقيد هذا النزاع وإطالة مدته هو تدخل أطراف دولية وإقليمية في النزاع، بما في ذلك تشكيل تحالف من أكثر من عشر دول بقيادة السعودية والإمارات لتنفيذ عملية عسكرية في اليمن، عُرفت بعاصفة الحزم. جاء ذلك تحت مبررات استعادة الشرعية في اليمن، والقضاء على المتمردين والتهديد الذي تمثله جماعة أنصار الله (الحوثيين) لليمن والمنطقة، بحسب بيان الإعلان عن العملية الذي صدر في 26 مارس/آذار 2015. بالإضافة إلى تدخل أطراف دولية في النزاع بصورة غير مباشرة، سواء من خلال إمداد الأطراف المتنازعة في اليمن بالسلاح أو تقديم الخدمات والدعم اللوجستي لهذه الأطراف، مثل تزويد طائرات التحالف بالوقود أثناء تنفيذها الطلعات الجوية في اليمن، وتقديم خدمات الصيانة والدعم الاستخباراتي وغير ذلك. ومن بين تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإيران وغيرها من الدول.

على مستوى آخر، وخلال سنوات النزاع الماضية، تعددت أطراف النزاع في اليمن بفعل انقسامات الأطراف الرئيسية فيها ودخول أطراف جديدة إلى دائرة النزاع، أدى ذلك في النهاية إلى تشكيل ما يزيد عن خمسة أطراف نزاع رئيسية، هي: قوات الحكومة المعترف بها دوليًا، وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، وقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي بتشكيلاته المختلفة، والقوات المشتركة بقيادة طارق صالح ، بالإضافة إلى تواجد محدود لما يُعرف بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب في عدد من المحافظات، أبرزها شبوة وأبين والبيضاء. [1]

> **ويشير تقرير منظمة اليونسيف لعام 2021م بأنه خلال السنوات الماضية من عمر النزاع الحالي في اليمن، جندت الأطراف آلاف الأطفال، وازدادت نسب التسرب من التعليم والتسول في أوساطهم، وارتفعت نسب زواج القاصرات.**

وبشكل موجز، فإن النزاع المسلح الحالي بتبعاته المختلفة ترك تأثيراته السلبية الحادة على مختلف القطاعات السياسية، والعسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وأدى إلى انتهاك مختلف الحقوق والحريات الإنسانية بنسب متفاوتة، وتسبب في تدمير البنية التحتية بمختلف قطاعاتها. وطالت المعاناة الناتجة عنه كل فرد في المجتمع اليمني بدرجات مختلفة. في الوقت ذاته، يعد النزاع الراهن حلقة واحدة من سلسلة طويلة من دورات النزاع، التي تخللها ارتكاب طيف واسع من الانتهاكات وانتشار المظالم بمختلف أشكالها، والتي كانت نتيجة لجملة من الإشكالات المزمنة المتفاقمة، على رأسها نوازع الاستفراد بالسلطة، والإقصاء الناجم عن عدم وجود آليات سليمة وفعّالة لإدارة التنوع الثقافي والسياسي والفكري على امتداد اليمن،

(1) وثيقة لم الشمل وبناء الدولة اليمنية الحديثة، مرجع سابق

وغياب دولة القانون والمواطنة المتساوية، علاوة على عدم قدرة الدولة على الاحتكار الشرعي لوسائل العنف، مما أنتج جماعات ومكونات مسلحة داخل الدولة ساهمت في زعزعة الاستقرار وتقويض الدولة في أوقات كثيرة، آخرها النزاع الراهن. بالإضافة إلى ذلك، ضعف السلطة القضائية وعدم استقلالها باعتبارها السلطة الضامنة لتحقيق المساواة أمام القانون وضمان الحقوق وتحقيق العدالة.[1]

المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة:

المصطلح	التعريف
العدالة الانتقالية	كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، لمعالجة ما ورثه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، لضمان المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة.
العدالة التصالحية	هي نهج بديل في معالجة جرائم الحرب (الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان) ويعكس التقاليد والروابط الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية والتعويض للضحايا من خلال الطرق والاليات التي ينتهجها عادة المجتمع مثل (مجالس الصلح التي تضم وجهاء المجتمع) التي يتم فيها التفاوض على تسويات تُرضي جميع الأطراف وتهدف إلى إعادة بناء العلاقات بين المعتدي والضحية، بدلاً من التركيز على العقوبات التقليدية.
الناجون	هم الأشخاص الذين تعرضوا لانتهاكات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويشير الناجون إلى الأفراد الذين عانوا من آثار النزاعات المسلحة وأعمال العنف، وقد تعرض هؤلاء الناجون للصدمة أو النزوح أو فقدان أحبائهم أو إصابات جسدية أو ضائقة نفسية.
الضحية	يعتبر الشخص ضحية عندما يصيبه بشكل فردي أو جماعي جراء فعل أو تقصير، يشكل انتهاكا لقواعد حقوق الإنسان الدولية أو قواعد القانون الإنسان الدولي، ضرر، والضرر يمكن أن يكون بدنيا أو ذهنيا، أو معاناة عاطفية، أو خسارة اقتصادية، أو حرمانا من الحقوق القانونية الأساسية.
النازحون	"هم المواطنون الذين يتركون مكان اقامتهم داخل الوطن متأثرين بظروف طبيعية أو بفعل فاعل إلى منطقة أخرى داخل اقاليمهم أو أي إقليم من الأقاليم الأخرى، ويحتاجون إلى مقومات الحياة الأساسية من مأوى ومأكل ومشرب وأمن".
المهمشون	هو مصطلح تعريفي يشر إلى فئة من اليمنين أُطلق عليهم تقليديا لقب الاخدام.
المساءلة	هي مفهوم يشير إلى مسؤولية الافراد عن افعالهم وقراراتهم المتعلقة بالتحقيق في الانتهاكات التي حدثت خلال فترة الصراعات وتهدف إلى إحالة المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة. والتأسيس من خلال ذلك لمبدأ عدم الإفلات من العقاب واقتراح ضمانات عدم التكرار وإعادة الثقة للضحايا.
المصالحة	المصالحة تتضمن جهودا لا عادة دمج المجتمعات بعد النزاعات وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الحوار والمشاركة. كما تشجع الحوار بين المجتمعات المختلفة لتعزيز التفاهم والقبول المتبادل.
رد الحق	يشير إلى التدابير التي "تعيد الضحية إلى وضعها الأصلي قبل وقوع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي" (المبدأ 19). وتشمل أمثلة رد الحق ما يلي: استرداد الحرية، والتمتع بحقوق الإنسان، واسترداد الهوية، والحياة الأسرية والمواطنة، وعودة المرء إلى مكان إقامته، واسترداد الوظيفة، وإعادة الممتلكات.
جبر الضرر	يقصد بالجبر الكافي الفعال والفوري، تعزيز العدالة بالإنصاف بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان الدولية أو القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يكون الجبر متناسبا مع جسامة الانتهاكات والأذى الناجم عنها.
الاختفاء القسري	يقصد به الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، يعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون.

(1) وثيقة لم الشمل مرجع سابق

مفهوم العدالة الانتقالية:

يعد مفهوم العدالة الانتقالية حلقة الوصل بين مفهومين عموميين هما: الانتقال أو التحول، والعدالة.

ويمكن تعريف العدالة الانتقالية انطلاقا ممّا ورد بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2004م المقدّم لمجلس الأمن باعتبارها تشمل «كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، لمعالجة ما ورثه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، لضمان المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة.

وتُشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات.[1]

اما مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية اليمني، فقد عرف العدالة الانتقالية في المادة الثانية منه بأنها « مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذ لمواجهة الانتهاكات الماسة بحقوق الانسان خلال الفترة الزمنية المحددة بهذا القانون، بغية جبر ضرر الضحايا ومنع تكرار الأفعال الماسة بحقوق الانسان في المستقبل».[2]

> وحقيقة الأمر أن مسار للعدالة الانتقالية يقتضي أن يستند إلى الأركان الآتية، وهي حقوق فردية ومجتمعية في الوقت نفسه:
>
> الحق في المعرفة (الحقيقة)
>
> الحق في العدالة
>
> الحق في التعويض (جْبر الضرر)
>
> ضمانات عدم التكرار.[3]

(1) التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن اليمن 2021
(2) مشروع المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية 2013 https://yemen-press.net
(3) الشويطر ، محمد ، دور القضاء ، المرجع سابق

والرسم التالي يوضح مسارات العدالة الانتقالية وفق الأركان السابقة في إطار عمل مفاهيمي للتعامل مع الماضي:

وتهدف العدالة الانتقالية إلى الاعتراف بضحايا تجاوزات الماضي على أنّهم أصحاب حقوق، وتعزّز الثقة بين الأفراد في المجتمع الواحد، وثقة الأفراد في مؤسسات الدولة، وتدعّم احترام حقوق الإنسان وتعزّز سيادة القانون، وبالتالي تسعى العدالة الانتقالية إلى المساهمة في المصالحة ومنع الانتهاكات الجديدة.

ويُشار غالبا إلى أن جذور مفهوم العدالة الانتقالية وبداية تشييد أركانها يرجع إلى حركة أمهات وعائلات الضحايا وكفاحهم، وبخاصّة في أمريكا اللاتينية. وتحولت مطالب أمهات المختفين قسريا في الأرجنتين إلى شعار «لن يتكرر هذا أبداً» في إشارة إلى سعيهن إلى مجتمع يضمن ألا تتعرض أجياله المستقبلية لما عانوه من مآس في الماضي. وتعد العديد من الدول- اليوم- رائدة على مستوى العالم في مجالات العدالة، والانتصاف الفعال، جبر الضرر، عدم تكرار الماضي دعم الضحايا، ومحاربة الاختفاء القسري، بعد أن كان للضحايا وأسرهم ـ في هذه الدول ـ دور محوري في مسارات العدالة الانتقالية.[1]

(1) https://www.aljazeera.net/news/

وفي كانون الثاني/يناير 2014، كانت العدالة الانتقالية عنصرا أساسيا في مؤتمر الحوار الوطني اليمني، الذي أسفر عن مشروع قانون بشأن العدالة الانتقالية وزخم حقيقي نحو جهد وطني للمساءلة. ومع ذلك، لم يتم اعتماد مشروع القانون رسميا بسبب الخلافات السياسية، واندلاع الحرب الأهلية في أواخر عام 2014.

ومنذ مناقشة العدالة الانتقالية لأول مرة في اليمن، اكتسبت مكانة بارزة خلال مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد خلال عامي 2013- 2014م، عقب الانتفاضة التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس السابق علي عبد الله صالح، حيث وضعت مسودة الدستور اليمني 2015 بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقد نصت على إنشاء لجنة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وبالتوازي، قامت وزارة الشؤون القانونية بصياغة النسخة الأولى من قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في عام 2012، وجاءت الثانية عام 2014؛ غير أن هذه الجهود الجديرة بالثناء لم تؤتِ أكلها نظراً لاندلاع الحرب المستمرة حاليا منذ عام 2015م.[1]

آليات العدالة الانتقالية:

الآليات القضائية وشبه القضائية:

- وضع قانون خاص بالعدالة الانتقالية.
- المحاكمات القضائية (الدعاوى الجنائية).
- لجان الحقيقة.
- الآليات السياسية والاجتماعية:
- المشاورات الوطنية.
- جبر الضرر.
- الإصلاح المؤسسي.

(1) الشويطر، محمد. دور القضاء في تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة في اليمن. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، سنة ٢٠٢٤

الجهود الوطنية في إطار العدالة الانتقالية والمصالحة في اليمن:

لقد برزت العدالة الانتقالية كمحور رئيسي في مناقشات مؤتمر الحوار الوطني، وكان أحد أهدافه هو اتخاذ "خطوات تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، والتدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني مستقبلاً". وجرى تنظيمه بحيث يكون موزعًا على تسع فرق عمل متخصصة. بالإضافة إلى مجموعة العمل المتفرغة لقضايا ذات بعد وطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، عملت مجموعتان أخريان على تناول مظالم محددة: القضية الجنوبية وقضية صعدة، وركزت مجموعات العمل المتبقية على إصلاحات الدولة والمؤسسات، والمشاركة في الحكم، وسيادة القانون، والحقوق والحريات – وكلها ركائز أساسية للعدالة الانتقالية.[1]

من بين جميع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني التي تتناول العدالة الانتقالية، برز المُخرَج الذي يركز على الاعتراف بالضحايا وتوفير سبل إنصافهم، باعتباره أكثر ارتباطا بها بشكل مباشر. شمل هذا المخرج إعادة هيكلة الدولة بطريقة لامركزية ومنح سلطات أوسع للمناطق، وكذلك الاعتراف بالقضية الجنوبية والاحتياجات التنموية لصعدة في أقصى شمال اليمن، الأهم من ذلك، أنه شمل أيضا التحقيق في حالات الاختفاء القسري خلال النزاعات السابقة في اليمن والاعتراف بضحايا هذه الصراعات وإحياء ذكراهم في الذاكرة الوطنية. علاوة على ذلك، جاء التعويض وجبر الضرر من ضمن المخرجات الأخرى ذات الصلة بالعدالة الانتقالية، ويقصد به إعادة موظفي الخدمة المدنية في الجنوب الذين فقدوا وظائفهم بعد حرب عام 1994، وتقديم التعويضات لهم، فضلا عن تعويض أولئك الذين عانوا من سوء المعاملة خلال حروب صعدة، ورفع الظلم عن سكان تهامة، والاعتراف بضحايا العمليات الإرهابية وعمليات مكافحة الإرهاب.

كذلك من ضمن المخرجات المرتبطة بشكل مباشر بالعدالة الانتقالية المُخرَج المتعلق بإعادة تأهيل الأفراد المتضررين، وهو ما استلزم إصلاح القطاع العام وإنشاء التعاونيات الخدمية والزراعية وتطوير البنية التحتية للطرق، وكذلك إعادة بناء المؤسسات والمصانع في الجنوب، التي تضررت في أعقاب اندلاع حرب عام 1994، وفي المناطق الأخرى المتضررة من النزاع، منها صعدة وأبين وحجة.

ومن المخرجات الأخرى الإصلاح المؤسسي لأجهزة الدولة، ولا سيما تلك المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان. وأكد المُخرَج المتعلق بالمصالحة الوطنية، الذي برز بوصفه مبدأً أساسيًا للعدالة الانتقالية، على دور لجنة العدالة الانتقالية المقترحة في إرساء أسس المصالحة الوطنية وتعزيز ثقافة التسامح والتعايش.

إضافة إلى ما سبق، دعا المُخرَج الذي يركز على المُساءلة إلى محاكمة المتورطين في قتل المتظاهرين السلميين عام 2011، ويشمل ذلك أعضاء المؤسسات الأمنية والعسكرية؛ وفضح المسؤولين عن الموافقة على المشاريع التي أضرت بالبيئة والناس في المناطق الساحلية في عدن والمكلا والحديدة؛ وغيرها من ممارسات الفساد المتعلقة بموارد الدولة. وتتضمن المخرجات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية وعودًا بالنظر في مسألة تشكيل القوات المسلحة وأجهزة الأمن والاستخبارات بحيث يتم تمثيل الشمال بنسبة 50% والجنوب بنسبة 50% في القيادة العليا للجيش والأمن والمخابرات، بينما تشكل النساء 30% من هيكل الموظفين في جميع مؤسسات الدولة، مع تمكين الفئات المحرومة الأخرى.[2]

(1) الشويطر، محمد، دور القضاء، المرجع سابق.
(2) الشويطر، محمد، دور القضاء، المرجع سابق

مؤتمر الحوار الوطني:

عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل (18مارس-2013 25يناير2014)الذي يعتبر احد إجراءات نقل السلطة التي تضمنتها المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية واشترطت ان يضم 565عضو من جميع القوى وفئات المجتمع اليمني منهم50%يمثلون الجنوب و30%نساء و20% شباب بالإضافة إلى ممثلي الحراك الجنوبي والحوثيين بما يضمن مشاركة كل القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية، يشاركون فيه بدون شروط مسبقة او سقوف محددة، حيث اتفق الجميع على خارطة آمنة للعبور بالوطن إلى بر الأمان، إذ تضمنت وثيقة الحوار الوطني معالجات للماضي، وقواعد متينة لبناء مستقبل اليمن الاتحادي الجديد القائم على الشراكة والعدالة والمواطنة وتكافؤ الفرص. مثلت مخرجات الحوار الوطني المشروع الوطني الجامع الذي يلبي تطلعات شعبنا اليمني في بناء اليمن الاتحادي الجديد، دولة النظام والقانون التي ينعم جميع أفرادها فيها بالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والسلطة، فقد جاءت كنتيجة للتوافق الوطني بين كافة المكونات السياسية والمجتمعية في معالجة إشكالات الماضي والانتقال إلى المستقبل الآمن وحظيت بمشاركة ودعم شعبي ، ودعم إقليمي ودولي غير مسبوق، إذ مثل الدعم الدولي أحد الضمانات الهامة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، فكانت حاضرة ضمن قرارات مجلس الأمن المعنية باليمن التي نصت على دعمها، ومعاقبة من يحاول إعاقة تنفيذها.

> وفي الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني قال "إن احتكار السلطة والثروة، والمركزية المالية والإدارية الشديدة، وسوء الإدارة، كلها كانت أسبابا في معاناة الشعب طوال العقود الماضية شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، بل كانت السبب الرئيس إلى جانب الكثير من المظالم في خروج الآلاف من أبناء المحافظات الجنوبية منذ عام 2007 مطالبين بالإصلاحات ومعالجة الاختلالات".[1]
>
> وتضمنت الوثيقة الوطنية أكثر من 1800 مبدأ وموجه دستوري وقانوني وتوصيات، وضمانات حقيقية للتنفيذ، تلبي تطلعات الشعب اليمني في تحقيق التغيير المنشود، وتضع أسس ومقومات بناء الدولة الاتحادية، مع معالجات حقيقة لمشاكل الماضي وأزماته.[2]

مشروع دستور ٢٠١٥:

حرص القائمون على صياغة دستور 2015، على أخذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني في الاعتبار، ودمج بعضها في مواد قانونية مستقلة تناولت هيكل الدولة ونظام الحكم والحقوق والحريات. على سبيل المثال، تناول الفصل الرابع، المادة 273، القسم الثالث، خصوصية مدينتي صنعاء وعدن، مشيرا إلى أن "مدينة عدن ذات وضع اقتصادي وإداري خاص في إطار إقليم عدن، تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة." كذلك نص الدستور على إنشاء صندوق إعادة إعمار صعدة لتعويض المتضررين من الحروب في المحافظة، ونصت المادة 424 على ما يلي: "يكون تمثيل الجنوب (إقليمي عدن وحضرموت)[3] في الدورة الانتخابية الأولى بالمناصفة في السلطة التشريعية الاتحادية وفي كافة الهياكل القيادية في الهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية بما فيها الجيش والأمن، " بينما تنص المادة 76 على أن تمثيل المرأة يجب ألا يقل عن 30% في مختلف الهيئات، وتناول الباب العاشر، وهو آخر أبواب مسودة الدستور بعنوان "الأحكام الانتقالية"،

(1) https://www.ndye.net
(2) https://www.nciye.org
(3) الشويطر، محمد ، دور القضاء ، المرجع سابق

المرحلة الانتقالية في اليمن بشكل عام، ومن ذلك العدالة الانتقالية. أوضح هذا الباب كيفية التزام الدولة باتخاذ تدابير لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، ويشمل ذلك كشف حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان، ومساءلة ومحاسبة الأفراد والكيانات المسؤولة عن هذه الانتهاكات، ورد الاعتبار وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات التي مارست الانتهاكات، وضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات.

الأهم من ذلك، نص الدستور على إصدار قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وإنشاء لجنة للعدالة الانتقالية، والبت في مظالم ثورة الشباب والحراك الجنوبي، ورعاية أسرهم وأسر الشهداء، وإحياء ذكراهم، وإنشاء صندوق للتعويضات. لم يتعمق مشروع الدستور بشكل كبير في أحكام العدالة الانتقالية، لكنه وضع الإطار الدستوري اللازم. كما أنه اعتبر الـ 20 نقطة من المبادئ التي حددتها اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني، ويشمل ذلك المطالب الـ 11 المطروحة من فريق القضية الجنوبية، كمراجع متكاملة يجب مراعاتها عند صياغة قانون العدالة الانتقالية. وأوصت اللجنة الفنية بالإسراع في إصدار قانون العدالة الانتقالية بتوافق الآراء بين مكونات المسار السياسي ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، وذلك بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الدولية للعدالة الانتقالية[1].

مشروع قانون العدالة الانتقالية:

صاغت وزارة الشؤون القانونية قانون العدالة الانتقالية قبل اختتام مؤتمر الحوار الوطني وصياغة الدستور. نشأت الحاجة الملحة إلى هذا القانون من تصاعد الضغوط المحلية والدولية في أعقاب سن قانون الحصانة في يناير/كانون الثاني 2012، والذي منح الرئيس السابق علي عبد الله صالح وكبار مسؤوليه الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال حكمهم، مما أثار انتقادات من العديد من منظمات حقوق الإنسان.

مع ذلك، أشاد رئيس الوزراء بمشروع قانون العدالة الانتقالية لشموليته وهدفه المتمثل في التخفيف من آثار قانون الحصانة، من خلال التأكيد على الحق في معرفة الحقيقة وجبر الضرر. لكن القانون أثار جدلا واسع النطاق في جميع الجهات السياسية والقانونية وهيئات حقوق الإنسان، وأزعج أنصار الرئيس صالح في حزب المؤتمر الشعبي العام، وفي الوقت نفسه أخفق أيضًا في تلبية توقعات العديد من نشطاء المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وأسر الضحايا. انتقد كثيرون عدم التزامه بالمعايير الدولية للعدالة الانتقالية، وأكدت مذكرة مقدمة من مبادرة السلام والعدالة لوزير الشؤون القانونية ووزير حقوق الإنسان على ضرورة أخذ المُساءلة في الاعتبار في نسخة معدلة من القانون، مشيرين إلى أن التعويض وحده لا يمكن أن يحل محل الجانب الجنائي للانتهاكات الخطيرة.[2]

(1) الشويطر، محمد، دور القضاء، المرجع سابق
(2) الشويطر، محمد، دور القضاء، المرجع سابق

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان :

(انشئت اللجنة الوطنية للتحقيق بادعاءات انتهاكات حقوق الانسان منذ 2011 كألية وطنية للرصد والتحقيق في ادعاءات حقوق الانسان المرتكبة على الاراضي اليمنية من قبل جميع الاطراف بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012 م وتعديلاته وإستنادا إلى نصوص المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية وقرار مجلس الامن رقم (2015) لسنة2012م والقرار رقم (2140) لسنة 2014 وقرارات مجلس حقوق الانسان ذات الصلة)

بلغت الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها وتوثيقها خلال فترة عملها إبتداء من يناير 2016م حتى صدور أخر تقرير 2024م عدد(29701) واقعة انتهاك بلغ اجمالي الضحايا فيها (63772) ضحية ، وتقوم اللجنة بالتنسيق المباشر مع القضاء من خلال لقاءات دورية لتعزيز الجهود الرامية للحد من انتهاكات حقوق الانسان وضمان تحقيق العدالة الناجزة وانصاف الضحايا وتفعيل اليات المساءلة وضمان عدم الافلات من العقاب ،كما تعمل اللجنة على التنسيق مع المجتمع المدني المحلي ولجنة العقوبات الدولية والمفوضية السامية لحقوق الانسان والسفارات والدول المهتمة بملف حقوق الانسان في اليمن ،وتقوم بتبادل المعلومات مع مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بخصوص وقائع الانتهاكات التي يتابعها المجلس والتي حدثت في اليمن.[1]

وقامت اللجنة بتسليم (3000) ملف لقضايا الانتهاكات للنائب العام وتم حتى الان مراجعة (1200) ملف ولم تتم حتى الان إجراءات تحريك القضايا عبر المحاكم بسبب عدم تحديد اللجنة القضائية التي ستكلف بمسؤولية هذه القضايا ، مع العلم ان اللجنة الوطنية قدمت توصية للقضاء والرئاسة بخصوص انشاء محكمة مختصة لمحاكمة منتهكي انتهاكات حقوق الانسان وتم التشاور مع النائب العام وحتى الان لم يتم صدور قرار بإنشاء المحكمة ، وقامت اللجنة بتدريب الفريق الخاصة بمكتب النائب العام المعني بملف الانتهاكات على كيفية التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الانسان والعدالة الجنائية ..(اتصال هاتفي اجراه الفريق مع عضو اللجنة القاضية اشراق المقطري 12مارس 2025)

(1) موقع صحيفة الشرق الاوسط 22مارس 2025 https://aawsat.com/

الجهود الحكومية في إطار العدالة الانتقالية الحالية:

بالتزامن مع مؤتمر الحوار الوطني عام 2013، تم تشكيل بعض اللجان الرسمية للبت في مظالم محددة، منها "لجنة نظر ومعالجة قضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية"، و"لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري". تم تكليف اللجنتين بالبت في المظالم الجنوبية. وفي مايو/أيار 2023، أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي مرسوما لتسوية وضع 52.766 من الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري في المحافظات الجنوبية، والذي لا يزال معلقًا منذ حرب 1994. اعتُبر هذا القرار بادرة حسن نية تجاه المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أصبح شريكا داخل مجلس القيادة الرئاسي.[1]

تشمل اللجان الأخرى التي أنشئت عام 2013: "صندوق رعاية أسر شهداء وجرحى ثورة 11 فبراير/ شباط والحراك السلمي" و"صندوق تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وأوضاع الجرحى والشهداء من حرب 1994 وحروب صعدة، ورعاية أسرهم". للأسف توقفت معظم هذه اللجان عن العمل مع بداية اندلاع الحرب عام 2015، باستثناء اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي تأسست عام 2012 بموجب مرسوم رئاسي ولا تزال تعمل من عدن.[2]

هيئة التشاور والمصالحة الوطنية:

نشأت الهيئة بموجب إعلان الرئيس عبدربه منصور هادي تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في إبريل 2022م وتعمل الهيئة على جمع مختلف المكونات لدعم ومساندة مجلس القيادة الرئاسي والعمل على توحيد جميع القوى الوطنية بما يعزز جهود مجلس القيادة الرئاسي وتهيئة الظروف لوقف الاقتتال والصراعات بين كافة القوى والتوصل لسلام يحقق الامن والاستقرار في كافة أنحاء الجمهورية ،تتكون من رئيس وأربعة نواب وفي أبريل/نيسان 2024، شكلت هيئة التشاور والمصالحة خمس لجان دائمة، كان إحداها لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة وأخرى للحقوق والحريات إلى جانب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاعلامية ولجنة الفكر والثقافة .

الجهود الغير رسمية:

إلى جانب الجهود الرسمية لحقيق العدالة الانتقالية والسلام في اليمن برزت العديد من الجهود التي تبنتها احزاب سياسية ومجتمع مدني ومبادرات نسائية وشبابية وجميع هذه الجهود تهدف إلى معالجة اثار الصراع المسلح على المستوى المحلي او الوطني برزت الشبكة اليمنية لروابط الضحايا التي تتكون من المنظمات والروبط الحقوقية المعنية بضحايا الحرب من مختلف محافظات الجمهورية ولجنة المبعدين جراء حرب 94 في المحافظات الجنوبية ناهيك عن التكتلات والمبادرات والمنظمات النسوية من أجل السلام ومبادرات المجتمع المدني إلى جانب الجهود الشعبية في الوساطة ووفض النزاعات وبناء السلام ، تشكل هذه الجهود أساس صلب لدعم جهود العدالة الانتقالية والسلام المستدام كون أغلب هذه المكونات حضيت بتدريبات نوعية ومتطوره حول العدالة الانتقالية وبناء السلام ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان ويؤخذ على هذه المكونات انها لا تعمل وفق إستراتيجية عمل واضحة وواضحة وبعضها غير قادر الوصول

(1) الشويطر، محمد ، دور القضاء ، المرجع سابق
(2) الشويطر، محمد ، دور القضاء ، المرجع سابق

إلى المانحين وكذلك تعاني من ضعف البناء المؤسسي والحوكمة الداخلية مما يجل أثر بعضها على مرئي ، وفي تعز تمثلت تجربة جديرة بالاهتمام كونها قدرة ان توجد ارضية مشتركة للتفاهم والتعاون بين القوى السياسية في المحافظة حول أهم القضايا الحيوية

المصالحة المجتمعية (لجنة المصالحة والسلم الاجتماعي):

شُكلت لجنة المصالحة والسلم الاجتماعي في العام 2021، ضمن صيغة جديدة تختلف عن بقية المبادرات المحلية للسلام، وقوامها من قيادات الأحزاب والمكونات الرئيسية والفاعلة في محافظة تعز، تصدرت اللجنة لمعالجة أحداث الحجرية خلال الفترة 2018 – 2020، بين قيادة محور تعز، واللواء 35 مدرع، وكتائب أبي العباس السلفية، والتي راح ضحيتها أكثر من 24 قتيل، واستبعاد عدد من القيادات العسكرية التي كانت طرف في الصراع، وملاحقات لعدد من الضباط على إثر الاحداث.

وتوصلت اللجنة إلى معالجات لهذه القضية برعاية من رئيس مجلس القيادة الرئيسي، وبتعاون من السلطات في تعز، كما عملت اللجنة على عدد من الملفات المرتبطة بالنزاع المسلح والتي تقترب من عمليات العدالة الانتقالية، حيث وقفت اللجنة على ملف الموارد باعتباره محفز للصراع، كما رصدت عن طريق عمل بحثي ملف المخفيين قسرًا، وكذا المنازل والمنشآت العامة والخاصة التي تتواجد فيها مجاميع عسكرية. كما اتخذ الخطاب الإعلامي والديني الذي يؤجج للانقسامات الداخلية، وكذا ملف اصلاح المؤسسة الأمنية والعسكرية أولوية في عملها. حيث نفذت اللجنة ورش متعددة مع القيادات الأمنية والعسكرية، وكذا مع مكتب الأوقاف لإصلاح الخطاب الديني. ومع مكاتب الايرادية، تمخض عن هذه الورش معالجات تتضمن إصلاحات في هذه المؤسسات. كما نظمت اللجنة عدد من اللقاءات مع العميد طارق صالح عضو مجلس القيادة الرئاسي، وقيادات السلطة المحلية بغرض بناء الثقة وتوفير مناخات تتجاوز المخاوف والهواجس لدى الأطراف الأمنية والعسكرية، على طريق تعزيز نفوذ السلطة المحلية، ووجود تعاون أمني مشترك.

ونجحت اللجنة في حلحلة ملف قضية الحجرية، وفي تهدئة الخطاب الإعلامي واحداث تقاربات بين المكونات العسكرية، لتتوج هذه الجهود بعقد لقاء مع قيادات في المجلس الانتقالي الجنوبي، وذلك نظرًا لوجود مخاوف بين المجلس الانتقالي والمكونات العسكرية في تعز، يحفزها موقع تعز، واستطاعت اللجنة أن تقارب عمليات العدالة الانتقالية على النحو التالي:

- جبر ضرر لعدد من ضحايا أحداث الحجرية، وتبنت وثيقة المصالحة مقدمة إلى رئيس الجمهورية تتضمن إعادة المبعدين من أعمالهم على أثر حرب 1994، في المؤسسات المدنية والعسكرية، وكذا إعادة المبعدين في 2015،
- إطلاق المحتجزين على أثر الأحداث.
- إيقاف عدد من الملاحقات الأمنية لبعض من القيادات العسكرية على أثر الأحداث.
- دفعها لمقترحات تتضمن إصلاحات في المؤسسة الأمنية والعسكرية والموارد والأوقاف يعد تدابير مؤسسية تمنع تكرار الصراع، ونزل فتيل العنف البيني، والعمل على اصلاح الاختلالات في ملف الجرحى والشهداء.
- على مستوى حفظ الذاكرة وثقت اللجنة عدد من البيانات والقوائم لأسماء ضحايا.

اثر تصنيف الحوثيين كمنظمة ارهابية على العدالة الانتقالية والسلام في الي :

اعتبرت الحكومة اليمنية قرار ادراج جماعة الحوثيون (انصار الله) كمنظمة ارهابية أجنبية من قبل الرئيس الامريكي دونالد ترمب في 22من يناير 2025م ان قرار الولايات المتحدة يعكس تفهماً حقيقياً لطبيعة الخطر الذي تمثله الجماعة المدعومة من إيران على الشعب اليمني والأمن الإقليمي والدولي.

حيث اعتبره رئيس مجلس القيادة الرئاسي «مدخلاً لإحلال السلام والاستقرار في اليمن والمنطقة» وشكر العليمي الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، على «هذا القرار التاريخي» كما رحب بتعهداته لإنهاء الحروب وردع التنظيمات الإرهابية، وأضاف: «لتعزيز هذا المسار نحو السلام المنشود، هناك حاجة ملحة إلى نهج جماعي عالمي لدعم الحكومة اليمنية، وعدم التسويف في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، خصوصاً القرار (2216)؛ لأن التساهل مع أعداء السلام، يعني استمرار الأعمال الإرهابية لهذه الميليشيات الأبشع في التاريخ». كما عبّرت وزارة الخارجية اليمنية عن أملها في أن يكون «هذا التصنيف عاملاً مهماً لتكثيف الجهود الدولية نحو إحلال السلام وتحقيق الاستقرار وإنهاء المعاناة الإنسانية في اليمن».

وجاء في الأمر التنفيذي الذي نشره «البيت الأبيض» أن أنشطة الجماعة «تهدد أمن المدنيين والعسكريين الأميركيين في الشرق الأوسط، وسلامة أقرب شركائنا الإقليميين، واستقرار التجارة البحرية العالمية». بعد عملية تصنيف الجماعة الحوثية منظمةً إرهابية أجنبية، يفيد الأمر التنفيذي بأنه «يتعين على وزير الخارجية ومدير (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية - USAID) إجراء مراجعة مشتركة لشركاء الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمتعاقدين الذين تعمل من خلالهم (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية) في اليمن، وتحديد أي كيانات لها علاقة بـ(الوكالة الأميركية للتنمية الدولية) سواء أدفعت أموالاً لأعضاء من (أنصار الله) أو لكيانات حكومية تخضع لسيطرتهم؛ أم انتقدت الجهود الدولية لمواجهة (أنصار الله) دون توثيق انتهاكات (أنصار الله) بشكل كافٍ».[1]

> **بينما حذرت جماعة الحوثي من تبعات القرار الأمريكي على "الشأن الاقتصادي والإنساني في اليمن، وعلى جهود السلام التي وصلت إلى مرحلة متقدمة".**

في وجهة نظر المراقبين، إعادة تصنيف الولايات المتحدة للحوثيين كـ"منظمة إرهابية" تُعمق عزلة الجماعة سياسيا وترفع كلفة التسهيلات الاقتصادية واللوجستية التي تقدمها بعض الدول في الإقليم وخارجه، كما ان هذا القرار من شأنه تجميد او دفن خارطة الطريق الأممية واغلاق باب السياسة والحوار مع الحوثيين.[2]

المجتمع المدني والعدالة الانتقالية:

يمثل المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية في مسار العدالة الانتقالية بما تلعبه من ادوار حيوية ابتداء من الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الانسان وتقديم تقارير مهنية تشكل حلقة مهمة لعدم اندثار الأدلة التي تحفظ حقوق ضحايا الانتهاكات، وكذلك يساهم المجتمع المدني بنشر الوعي بمفاهيم العدالة الانتقالية وتشترك مع لجان الحقيقة في جميع مراحل السابقة لوضع اللجنة أو خلال عملها أو عند إعداد التقرير الختامي:

- تساعد على إثبات الحقيقة بشأن الماضي؛
- تساعد على محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان؛
- توفر منبرا عاما للضحايا؛
- تحفز على النقاش العام وتثريه؛
- توصي بتعويضات للضحايا؛
- توصي بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة؛
- تعزز المصالحة الاجتماعية.

(1) ما تداعيات قرار واشنطن إعادة تصنيف «الحوثي» منظمة إرهابية؟، موقع عربي 21، يناير 2025، https://arabi21.com/story/1656576
(2) عربي ٢١، مرجع سابق

الفصل الثالث:

نتائج الدراسة الميدانية المستخلصة من المقابلات والجلسات البؤرية

سيتم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة المستخلصة من المقابلات والجلسات البؤرية في ست محافظات يمنية، وتسليط الضوء على أجوبة المشاركين فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان والصيغة المناسبة للعدالة الانتقالية في اليمن وفاعلية المجتمع المدني في تنفيذ العدالة الانتقالية.

الانتهاكات والوصول إلى العدالة

الانتهاكات القائمة في مناطق سكن المشاركين في الدراسة

أشار 85 مشارك في المقابلة العامة (78%) باستمرار حالات العنف والانتهاكات لحقوق الانسان في مناطقهم فيما أشار 24 مشارك (22%) إلى عدم وجود هذه الحالات. وأُتيح للمشاركين الذين أفادوا باستمرار الانتهاكات المجال لكي يتكلموا عن أنواع هذه الانتهاكات فذكروا التهجير القسري والاعتقالات والاختطافات والاختفاء القسري ومصادرة حريات الناس ومداهمات البيوت ونهب الممتلكات الخاصة والعامة واستهداف المدنيين وانتهاكات تخص بيئة العمل والتحرش الجنسي والعنف العائلي والاغتصاب وغير ذلك من الانتهاكات.

قال مشارك من عدن ان استمرار الانتهاكات «بسبب غياب الدولة حتى الشرطة لا تحمي المواطن هناك المداهمات والاعتقالات في عز الظهر هناك تحدث اشتباكات والتميز في العمل سوء المعاملة.»

فيما قالت مشاركة من صنعاء «مازالت الانتهاكات موجودة وسلب الحقوق موجودة فكم نسمع من اغتيالات وظلم وعندما يذهب المظلوم الي السلطات لا يجد انصاف.»

بينما أكد مشارك من الحديدة «مادام الحرب مستمرة فأن الانتهاكات متواصلة والعنف قائم.»

وشدّد بعض المشاركين في المقابلة العامة على استمرار الانتهاكات التي تطال النساء بشكل خاص حيث ذكرت احدى النساء من محافظة مأرب «حقوق المرأة منتهكة، حيث تتعرض للظلم من الجميع خصوصا فاقدات المعيلين والسكن والدخل، والعنف الممارس ضد المرأة من الأهل بالضرب وعدم الانفاق وكذلك المجتمع من خلال الاذية والكلام البذيء.»

كذلك اكّد المشاركون في الجلسات البؤرية على ان انتهاكات حقوق الانسان مستمرة في مناطقهم وذكروا نفس الانتهاكات المذكورة أعلاه بالإضافة إلى تجنيد الأطفال. دار النقاش في احدى الجلسات البؤرية في حضرموت حول هذا الموضوع فقالت احدى المشاركات «من ضمن الانتهاكات التي تعرضت لها المحافظة أخذ الأطفال للقتال في سن مبكر وسلب أراضي المواطنين بالقوة مما شكل خوف لدى الأهالي مما جعلهم يفرون إلى مناطق أخرى آمنة أو بعيدة عن مناطق الصراع وذلك لخوفهم الشديد على أطفالهم من التعرض للاختطاف والحاقهم بالتجنيد.» بينما قالت مشاركة أخرى في نفس الجلسة: «يقوموا بتخويف الأطفال عن طريق تهديدهم بأخذهم للقتال في الجبهات ومن ثم يقوموا بالقتل والدهس ولم يتم تعويض الأهالي.»

الانتهاكات التي تعرّض لها المشاركون في الدراسة

أ+شار 86 مشارك في المقابلة العامة (79%) بتعرضهم او أحد افراد اسرتهم إلى انتهاك حقوق الانسان بينما أشار 23 (21%) إلى انهم لم يتعرضوا هم أو أحد افراد الاسرة إلى انتهاك. الرسم البياني التالي يُظهر أنواع الانتهاكات التي أفادوا المشاركين بتعرضهم او اسرتهم لها واتيح لكل مشارك اختيار أكثر من انتهاك:

الانتهاكات التي تعرض لها المشاركون في المقابلة أو أحد أفراد أسرتهم

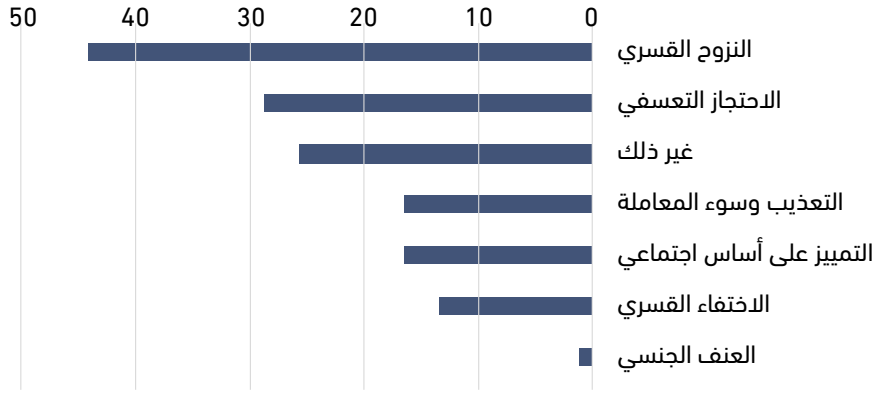

فاحتل النزوح القسري المرتبة الأولى حيث أفاد 43 مشارك بتعرضهم او اسرتهم للنزوح. «تم تفجير منزلنا وهجرنا قسرا من منازلنا وأصبحنا نازحين نتنقل بين المحافظات بحثا عن الامن والمأوى» كما قال أحد المشاركين من عدن.

واحتل الاحتجاز التعسفي المرتبة الثانية حيث طال هذا الانتهاك 28 شخص كما طال التعذيب وسوء المعاملة 16 شخص والاختفاء القسري 13 شخص وكثيرا ما تتزامن هذه الانتهاكات مع بعض في الصراع اليمني. وقالت احدى النساء من محافظة حضرموت «مازال زوجي غائب من عام 2015م اختطفوه عناصر تنظيم القاعدة وإلى الآن لا أعلم وين زوجي، أبنائي لا يعلمون اين هو كنت مستورة في بيتي فجأة لقيت نفسي لازم ابحث عن شغل حتى في البيوت من أجل أن أعيش وأسرتي.»

أما التمييز على أساس النوع الاجتماعي فأفاد 16 مشارك في المقابلة بتعرضهم او اسرهم إلى ذلك ونصف هؤلاء من فئة المهمشين حيث قالت امرأة مهمشة من حضرموت «الحرب وما بعدها جعلت الناس يتصرفون بشكل قاسي جدًا. فيه قصف، فيه قتل، وفيه معاملة سيئة للنساء، مثل حالتي. أنا من الناس اللي عاشت في ظل الحرب، وطبعًا، لا أحد يهتم بمشاكلنا. نحن مهمشين، ولا أحد يعطينا حقنا.»

ويعتقد فريق البحث ان تسجيل حالة واحدة فقط للعنف الجنسي لا يتناسب مع حجم هذه المشكلة الحقيقي اذ يتصف هذا النوع من الانتهاك بالكتمان الشديد من قبل الضحايا وذويهم.

وأفاد 25 شخص بتعرضهم او اسرتهم إلى انتهاكات أخرى غير المذكورة سابقا مثل الإصابة او القتل نتيجة اعمال العنف الحربية والالغام التي تحصد الكثير من الأرواح.

جبر الضرر وتحقيق العدالة - أولويات واحتياجات ضحايا الانتهاكات

حدّد المشاركون في المقابلة العامة الذين أفادوا بتعرضهم او اسرتهم إلى انتهاك، وعددهم 86 شخص، عددا من الإجراءات كأولويات رئيسية لجبر الضرر وتحقيق العدالة في قضيتهم مرتبة حسب الأهمية، وكما هو موضح في الرسم البياني التالي:

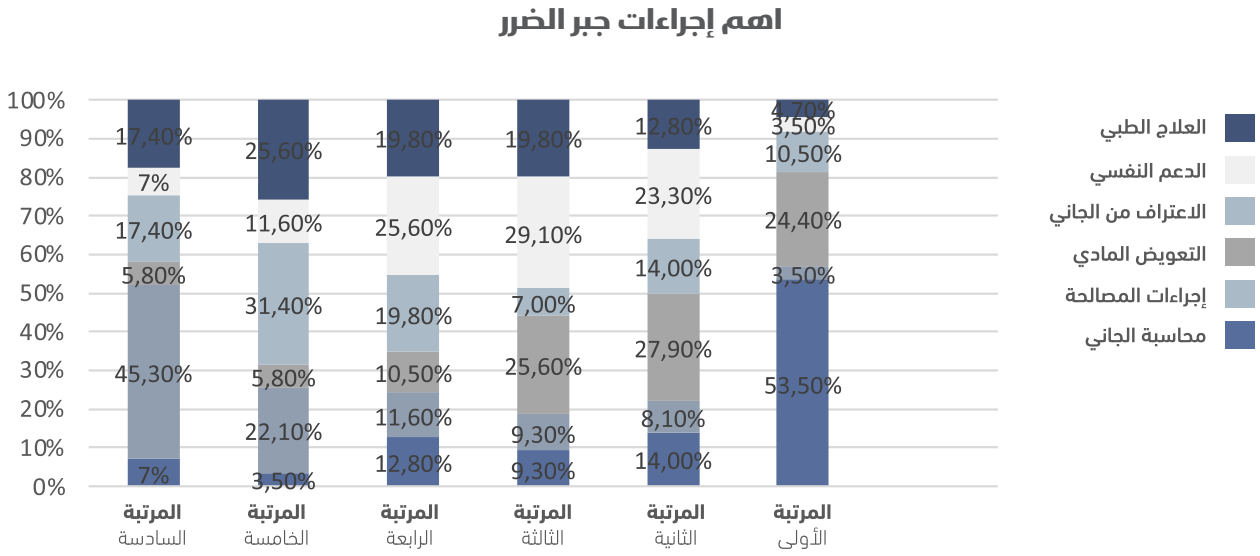

فقد جاء محاسبة الجناة قانونياً في المرتبة الأولى باعتبارها الآلية الأهم لجبر الضرر وتحقيق العدالة بنسبة تفضيل (53.5%)، يليها التعويض المادي ثم الدعم والتأهيل النفسي ثم العلاج الطبي ثم الاعتراف والاعتذار من الجاني ثم وإجراء المصالحة.

كما تناقش المشاركون في الجلسات البؤرية احتياجات واولويات ضحايا الانتهاكات لجبر الضرر وتحقيق العدالة وفيما يلي بعض اقوالهم المهمة والملفتة:

> "من أهم الأشياء التي لابد أن تتحقق فيها العدالة الانتقالية الإطاحة بالمنتهكين الذين تسببوا بكل هذه الانتهاكات والمشاكل التي حدثت ومحاسبتهم ومعاقبتهم وملاحقتهم قانونياً داخليا وخارجيا؛ لأن ذلك يعتبر أهم شيء لتشفى صدور الناس الذين تأثروا، لأن هناك أشياء لا تجبر بالمال ولا بالكلام، ولكن ترى الذي تسبب بكل هذه يأخذ العدالة والعقوبة التي يستحقها." -مشاركة من صنعاء
>
> «الأشخاص الي تعرضوا على مدة الاخفاء جبر الضرر لهم على قدر السنين بعضهم سنتين بعضهم عشر سنوات فتقدوا شبابهم اقل جبر الضرر لهم تقديم لهم مبلغ مالي لعمل مشروع للاندماج بالمجتمع ودعم نفسي." - مشارك من عدن
>
> "نحن في الحرب وقبل الحرب مهمشين ونريد أن يتم دمجنا مع المجتمع من اجل ان يشعروا أنهم بشر وليس كأنهم منبوذين من البشرية بسبب العنصرية، نريد تعليم وحقوقنا الإنسانية." -مشارك من حضرموت
>
> «أريد أن يشعر ولدي بالأمان وعلاج لوجهه، ليس هناك أي مساعدة للان أو أدوية أو علاج نفسي للخوف لأنه أصيب بالمرض النفسي حتى انه يخاف لو سمع صوت مرور طائرة أو صوت خزان. اريد ان يصبح ولدي طبيعي لا يشعر بالخوف بل بالأمان وصحته تتحسن. وأنا مثل ولدي لحد الآن أتعالج ليدي المصابة وبسبب البرد يزداد الألم واستخدم أدوية لذلك" -مشاركة من صنعاء واحدى ضحايا الضربات الجوية

الإبلاغ عن الانتهاكات

أفاد 86 مشارك في المقابلة العامة بتعرضهم او اسرتهم إلى انتهاك، بمن فيهم 61 (71%) ابلغ عن الانتهاك و25 (29%) لم يبلغ. أما الجهات التي تم ابلاغها فتوزّعت بين منظمات حقوق الانسان والشرطة المحلية والشيوخ وعقال الحي والمحكمة وغيرها من الجهات.

العقبات التي تحد من الوصول إلى العدالة

عند سؤال المشاركين في المقابلة العامة الذين أفادوا بتعرضهم او اسرتهم إلى انتهاك (عددهم 86 شخص) عن أبرز التحديات التي تحد من قدرة الضحايا الإبلاغ عن الانتهاكات والوصول إلى العدالة، فقد جاءت الاستجابات بنسب متفاوتة جمعت بين العقبات النفسية والعقبات المادية، كما هو موضح في الجدول التالي، وأتيح للمشاركين اختيار أكثر من خيار:

أبرز التحديات التي تحد من قدرة الضحايا على الابلاغ والوصل للعدالة

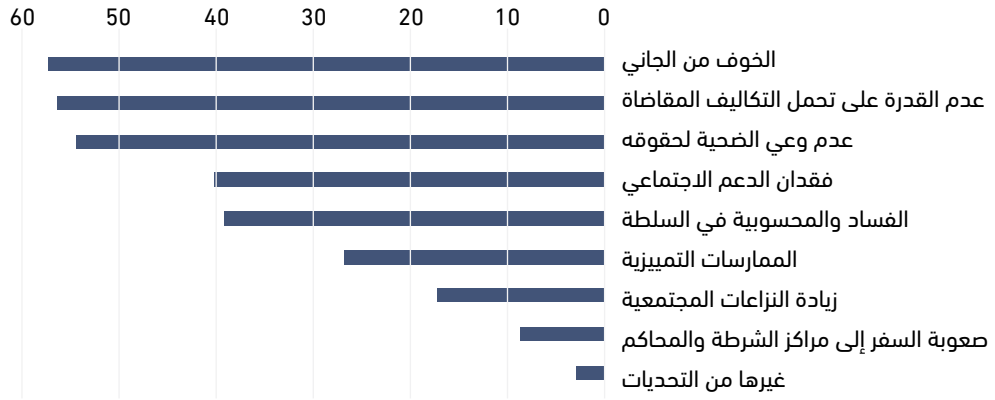

كما تناقش المشاركون في الجلسات البؤرية التحديات التي تحد من وصول الضحايا إلى العدالة فدار النقاش حول الفساد وعدم الثقة في اجهزة القضاء والضبط، حيث المنتهكين هم أنفسهم يمثلوا القضاء والقانون، وان مرتكبي الانتهاكات والمتنفذين هم أكبر عائق ومستفيدين من الوضع الحالي. حيث قال مشارك من تعز «قد يكون الانتهاك باسم القانون نفسه وقد يكون شخص مسؤول او لدية محسوبية او علاقات تمنع من وصول الضحية الي تقديم الشكوى. هناك فساد قانوني وهناك جانب خوف وجانب مادي وهناك فئات ضعيفة لا تستطيع الوصول الي القانون».

بالإضافة إلى ذلك ذكر المشاركون في الجلسات البؤرية التحديات التالية امام وصول الضحايا إلى العدالة: الخذلان وعدم وجود المناصرة لقضايا الضحايا، والخوف من الجاني وعجز الدولة عن توفير الحماية للضحايا، عدم وجود الدعم القانوني للضحايا، وعجز وضعف القضاء عن حماية العاملين فيه من تهديدات الخارجين عن القانون، وانعدام الموارد المالية والامكانيات، وعدم التوثيق والرصد وغياب الأدلة، وعدم اهتمام ساسة الدولة وصناع القرار، وعدم وجود الوعي والتثقيف القانوني للضحايا والمجتمع، وغياب هيبة ومؤسسات الدولة القضائية، واستمرار الصراع وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وأخيرا شددّن بعض النساء المشاركات في الجلسات البؤرية على تحديات وصعوبات تخص النساء تتمثل في خوف الافصاح والخوف من العار (العادات والتقاليد)، والمعاملة التمييزية والعنصرية من قبل ممثلي سلطات القضاء.

العدالة الانتقالية

مستوى معرفة المجتمع المحلي عن العدالة الانتقالية

أفاد 56 مشارك في المقابلة العامة (51%) بانه ليس لديه أي معرفة عن مفهوم العدالة الانتقالية، مقابل 53 مشارك (49%) لديه معرفة عن مفهوم العدالة الانتقالية.

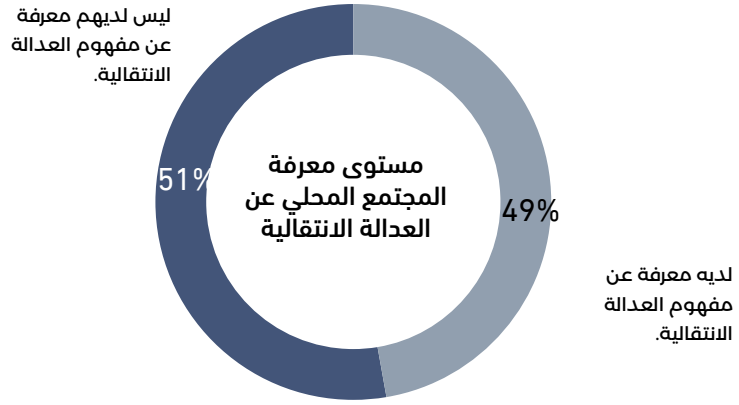

صعوبة تطبيق العدالة الانتقالية في الصراع اليمني

أشار الكثير من المشاركين في المقابلة والجلسات البؤرية، بمن فيهم ناس عاديين وخبراء، إلى صعوبة القيام بإجراءات العدالة الانتقالية في ظروف الحرب الحالية وان قبل الحديث عن العدالة الانتقالية لابد من العمل على إنهاء الصراع وتحقيق السلام، واستعادة سيادة الدولة وحصر القوة والسلاح بيد الدولة. بل ذهب البعض إلى القول بان العدالة الانتقالية مستحيلة في ظروف الصراع الحالية.

ولخّص مشارك من صنعاء هذا الرأي حيث قال:

> «لايزال الجلاد ممسكا بالسوط ومازال القاتل يضع يده على الزناد وأنا هنا اتحدث أنه أذهب إلى استحالة تطبيق عدالة انتقالية سواء جزئية او شاملة أو أي من مبادئها في ظل استمرار حالة الحرب في ظل استمرار عجلة الانتهاكات لاتزال مستمرة لايزال المخفيون في السجون ولايزال كل يوم يخفى ناس جدد."

آليات ومحاور العدالة الانتقالية المناسبة في السياق اليمني

حاولت الدراسة ان تخرج بما يراه المشاركون حول الشكل المناسب للعدالة الانتقالية في السياق اليمني المعقد بطبيعته وزاده الصراع المسلح الدائر منذ 2014م أكثر تعقيدا مع بروز أطراف وكيانات جديدة في الصراع وزيادة الانتهاكات.

ومن المعلوم أنه ليس هناك صيغة موحدة للعدالة الانتقالية؛ ولكنها تصمّم بناء على خصوصية كل بلد وتتكون من إجراءات عديدة. فقد تم سؤال المشاركين في شقي المقابلة، وعددهم 122 مشارك، عما اذا كانت أبرز محاور العدالة الانتقالية مناسبة في السياق اليمني ام لا، ولماذا؟ ويظهر الرسم البياني التالي أبرز محاور العدالة الانتقالية الذي ينطبق على السياق اليمني بحسب رأي المشاركين:

محاور العدالة الانتقالية المنطبقة على اليمن

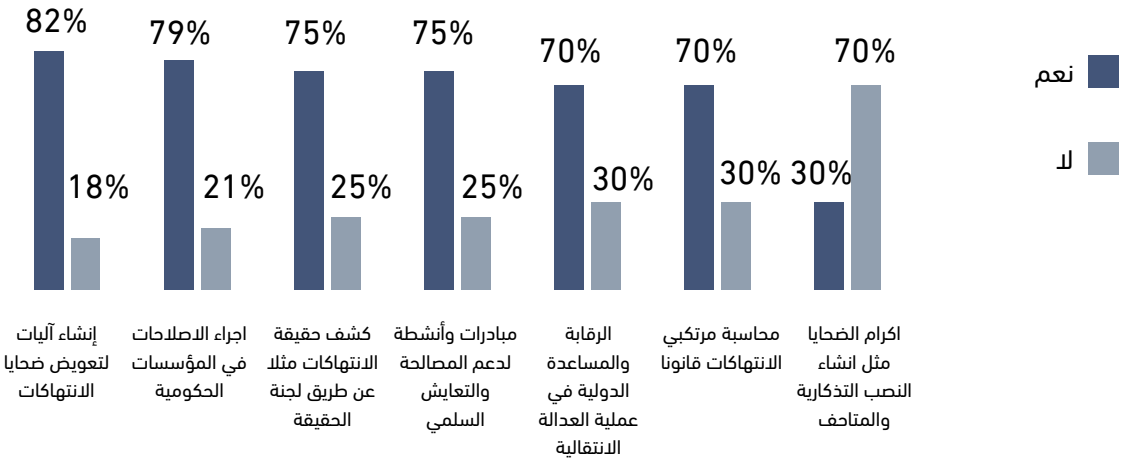

> **ويتبين من خلال استقراء بيانات الجدول أعلاه أن معظم المشاركين رأوا الإجراءات المذكورة مناسبة في السياق اليمني باستثناء اكرام الضحايا من خلال انشاء النصب التذكارية والمتاحف وغيرها.**

فاحتل انشاء اليات لتعويض الضحايا المرتبة الاولى حيث قال (82%) ان هذا الاجراء مناسب في السياق اليمني. وذكر الكثير من المشاركين ان التعويض المادي ضروري لجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم حيث قال مشارك من صنعاء «هذه هي العدالة الحقيقية». اما الناس الذين لم يروا انشاء اليات لتعويض الضحايا مناسبا في السياق اليمني فتركزت اجوبتهم حول استحالة هذا الاجراء في حيث قال مشارك من عدن «لا يوجد على مر السنين اي تعويض للضحايا وإذا وجد فيه ظلم للضحايا».

واحتل اجراء الإصلاحات في المؤسسات الحكومية المرتبة الثانية بمعدل (79%). حيث قال المشاركون الذين راوا هذا الاجراء مناسبا انه ضروري للحد من الفساد الذي يسبّب الكثير من الانتهاكات حيث قالت مشاركة من حضرموت «اغلب الانتهاكات بسبب الفساد الإداري الحكومي لذا لابد من معالجة ذلك» وقال مشارك من عدن «قي غياب مؤسسات الدولة انتشر الفساد وهو الذي جعل هذه الانتهاكات مستمرة». بينما رأى مشاركون اخرون هذا الاجراء ضروريا لحفظ حقوق الناس وللتنمية الاقتصادية.

أما الأصوات المعارضة لهذا الاجراء فأجمعت على استحالة الإصلاح المؤسساتي بسبب استمرار الحرب او بسبب حجم الفساد الموجود في اليمن حيث قالت مشاركة مهمشة من مأرب:

> **الفساد مستشري واتحداهم يستطيعون عمل اصلاحات وتجفيف الفساد ناس ياكلو التراب ويعيشون في صحراء بلا ادنى وسائل الحياه بين الشمس والحر والبرد والمطر والسيول يموتون**

> جوع يوميا ولا يجدون ما يأكلون وناس تستلم بالدولار ويعيشون في قصور خارج البلد وفنادق وبذخ إلى حد الجنون هل تريد من هؤلاء المتبذخون يعملون اصلاحات تجعلهم يعيشون حياه طبيعية عادية كباقي اليمنيين في الداخل وهذا امر مستحيل سواء وقفت الحرب ام لم تقف.»

واحتلت مبادرات وانشطة لدعم المصالحة والتعايش السلمي المرتبة الثالثة حيث راوا (75%) هذا الاجراء مناسبا في السياق اليمني. وقال الكثير من المؤيدين لهذا الاجراء انه ضروري لتوعية الناس عن أهمية التعايش والعدالة الانتقالية وأشار البعض إلى نجاح مثل هذه المبادرات في مناطقهم حيث قالت مشاركة من صنعاء «لقد كان لبعض هذه المبادرات دور ناجح في ايام الحرب فاكيد سيكون لها نفس الدور الناجح في فتره المحاكمة.» أما المعارضين لهذا الاجراء فشككوا في فائدة وتأثير هذه المبادرات حيث قال مشارك من مأرب» يريد لقمة عيش والمبادرات تطوعيه نحن تعبنا شغل طوعي وأطفالنا يجوعوا والدولة ما وفرت لنا فرص عمل».

واحتل كشف حقيقة الانتهاكات المرتبة الرابعة حيث رأى (75%) من المشاركين هذا الاجراء مناسبا في السياق اليمني. أشار الذين أيّدوا هذا الاجراء إلى ان معرفة الحقيقة مهمة للمجتمع وخصوصا ذوي المخفيين قسرا حيث قال مشارك من حضرموت «لابد أن تعرف الناس اين اختفى اهاليهم واقربائهم لابد أن يعرفوا لابد». بينما أشار بعض المؤيدين الاخرين لهذا الاجراء إلى ان كشف الحقيقة سيشكل عبرة للمنتهكين ويمنع حدوث الانتهاكات في المستقبل. أما المعارضين فبعضهم رأى ان المحاكم هي التي يجب ان تتولى كشف الحقيقة في الأطر القانونية وليس في عملية عدالة انتقالية. فيما شدّد أخرون على ان المرتكبين معروفين «لا داعي للجان تطيل في الموضوع وتضيع الحقيقة وسط متاهات تقارير تلك اللجان « وفقا لمشاركة من صنعاء.

الرقابة والمساعدة الدولية احتلت المرتبة الخامسة حيث رأى (70%) هذا الاجراء مناسبا في السياق اليمني فقال البعض ان هذه الرقابة ضرورية لضمان تنفيذ العدالة الانتقالية لان الاطراف الخارجية تستطيع الضغط على الأطراف اليمنية حيث قال مشارك من صنعاء «المسؤولين حقنا يخافون من الاجانب اكثر من خوفهم من شعبهم». اما المعارضين فشددّوا على النتائج السلبية للتدخلات الخارجية في اليمن خلال الحرب الحالية حيث قال مشارك من الحديدة «يكفي ما حدث لليمن من تدخل خارجي».

محاسبة المرتكبين احتلت المرتبة السادسة حيث رأى (70%) هذا الاجراء مناسبا في السياق اليمني لتحقيق العدالة وردع الانتهاكات مستقبلا حيث قال مشارك من عدن:

> **«حتى يحد من الانتهاكات التي تحدث إلى اليوم بسبب عدم وجود قانون يردع»**

وأضافت مشاركة من حضرموت

> **«لو ما صاروا المسؤولين عن الانتهاكات يعاقبوا، كل شيء سيظل كما هو. أنا شخصيًا أعتقد أن الشخص اللي تسبب في موت أهلي أو اللي عمل فينا العنف لازم يتحاسب.»**

التفت فريق البحث إلى ان 37 مشارك (30%) - وهي نسبة لا بأس بها - رأى محاسبة المرتكبين غير مناسبة في السياق اليمني غالبا ما بسبب استحالة هذا الاجراء. وضمت هذه المجموعة 16 ضحية تعرّض إلى انتهاك، وقال ان محاسبة الجاني أهم اجراء لجبر الضرر وتحقيق العدالة في قضيته. وتشير هذه النتائج إلى صعوبة محاسبة الجناة في السياق اليمني رغم أهمية هذا الاجراء، وضرورة الإصلاح المؤسساتي الشامل في عملية العدالة الانتقالية لضمان المحاسبة والمساءلة.

وفيما يلي بعض الاقتباسات التي تعكس راي المشاركين القائلين ان محاسبة الجاني غير مناسبة في اليمن:

> "ماقد رأيت مجرم تتم محاكمته." – مشاركة من مارب
>
> « لان القضاء حبالة طويلة ومنظومته في بلادنا ينخر فيها الفساد.» – مشارك من صنعاء
>
> « لان الذي بيدهم أمور الدولة هم المتسببين بهذه الانتهاكات فكيف بيحاسبوا أنفسهم.» – مشارك من تعز
>
> "يصعب المحاسبة والدولة ضعيفة." – مشارك من الحديدة
>
> "لن يحدث لانه تم تجربته سابقا ولم ينجح وتم تجربته حاليا في قضايا عدن وفشل." – مشارك من حضرموت

أما اكرام الضحايا من خلال انشاء النصب التذكارية والمتاحف وغيرها فاحتل المرتبة السادسة حيث رأى 30% فقط ان هذا الاجراء مناسبا في السياق اليمني ويفسّر هذا الراي أحد المشاركين من فئة المهمشين من محافظة تعز بقوله «اذا كانت الدولة ما تسأل عن حالنا نحن المهمشين والنازحين وعن تعويض أهالي الشهداء وأيتام الضحايا فكيف عاد الدولة بتعمل نصب تذكاري لهم»، وأخرى من ذوي المخفيين قسراً من محافظة عدن تقول «لا نحتاج تذكار بل نحتاج العدل واظهار العدالة ومحاسبه الجناة ولا نريد تمثال إلا بمحاكمه الجناة».

المحاسبة او المصالحة؟

محاسبة المنتهكين عنصر أساسي في العدالة الانتقالية لكن قد تؤثر المحاسبة على ملف انهاء الحرب في اليمن نظرا لوجود المنتهكين لحقوق الانسان في مناصب السلطة وتورط جميع أطراف الصراع في انتهاكات لحقوق الانسان. لذلك سُئل المشاركون في هذه الدراسة عما اذا كانت المحاسبة ام المصالحة الوطنية أهم في إنجاح عملية العدالة الانتقالية.

64.3% من المشاركين في شقي المقابلة يفضلون المصالحة وإنهاء الحرب، مقابل 35.7% يفضلون المساءلة والمحاسبة. الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى تفضيل المصالحة شملت قناعة بأن المصالحة ضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية، وضمان بقاء الدولة اليمنية موحدة تحت سيادة القانون، وإنهاء النزاع بشكل نهائي. في المقابل، رأى مؤيدو المساءلة والمحاسبة أن هذه الآليات ضرورية لضمان اعتراف الجناة بجرائمهم، وحماية حقوق الضحايا من الضياع، ومنع الإفلات من العقاب، كما أن بعض الأطراف غير راغبة في المصالحة الوطنية، ما يجعل العدالة والمحاسبة شرطا ضروريا لإنهاء النزاع.

أهمية هذه النتائج: بينما تمثّل محاسبة الجناة أولية شخصية لضحايا الانتهاكات لجبر الضرر في قضاياهم كما ورد في القسم السابق (الانتهاكات الوصول إلى العدالة)، فتمثّل المصالحة اولية وطنية لإطلاق العدالة الانتقالية في نظر معظم المشاركين في المقابلة، مما يشير إلى ضرورة تبني نموذج مرن يجمع بين إنهاء الحرب عبر المصالحة وضمان محاسبة للجناة.

فيما يلي بعض الاقوال المهمة والملفتة من المشاركين في المقابلة بهذا الخصوص:

المصالحة هي الأهم

> "لن يكون هناك مساءلة ومحاسبة للمنتهكين إلا اذا وقفت الحرب وتصالح المتصارعين باتفاق سلام ولهذا لإنجاح عملية العدالة الانتقالية يفضل ان تبدا بوقف الحرب والمصالحة." - مشارك من مأرب

> "تنتهي الحرب اولا تعبنا." - مشارك من حضرموت

> "أفضل المصالحة التي ترضي جميع الاطراف لان المساءلة والمحاسبة قد ينشا عنها مستقبلا ميلاد ثارات وصراعات جديدة خصوصا اذا كان العقاب الناتج عن المساءلة والمحاسبة غير مناسب او غير مرضي لاحد الاطراف او كان العقاب شديد القسوة او كان القائمين علي عملية المساءلة والمحاسبة منحازين لاحد الأطراف" - مشارك من صنعاء

"إذا انتهت الحرب سيكون كل شيء بعدها متاح للتطوير ويصلح كل شيء." – مشاركة من مأرب

"تعبنا من الحروب ونريد الاستقرار الاقتصادي." – مشاركة من تعز

"المصالحة هي التي ستؤدي الي تعويض الضحايا." – مشاركة من صنعاء

"المصالحة وإنهاء الحرب، لأن الحرب طالت والمواطن أصبح في وضع يرثا له من فقر وغلاء معيشة وتشرد ونزوح." – مشاركة من تعز

"تعبنا نزوح وتشرد نريد نرجع بلادنا وبعد ما نرجع بلادنا ونستقر في منازلنا يحاسب كل منتهك." – مشاركة من تعز

"المصالحة وإنهاء الحرب لأنها افضل وسيلة لتوقيف نزيف الدم وارتكاب الجرائم اليومية." – مشارك من مأرب

"مع اننا أفضل العدالة والمحاسبة ولكن في وضعنا الحالي ومع تعدد القوى والمنتهكين اظن الافضل هي المصالحة حتى نتمكن من وجود أرضية موحدة للوحدة الوطنية والاستقرار." – مشارك من صنعاء

المساءلة هي الأهم

"المسألة والمحاسبة لان في حرب اربعة وتسعين تمت المصالحة دون محاسبة فكان من فجر الحرب والصراع هم أنفسهم ولازالوا يديرون الصراع في اليمن." – مشاركة من حضرموت

«المسألة والمحاسبة للمنتهكين لأن الحرب ما بتنتهي والمنتهكين دون حساب ومساءلة بعد أن راحت الأرواح ونص الشعب أصبح بعاهات مستديمه مبترين الأرجل ومنهم الايدي ومنهم الأعين والأغلبية حالات نفسيه وبعد هذا كله نبحث عن مصالحه؟ "- مشارك من تعز

"المساءلة والمحاسبة فلن تكون هناك عدالة إذا لم يحاسب المجرمون و الفاسدون." - مشاركة من صنعاء

"المساءلة والمحاسبة لان الظلم زاد ونهبت حقوقنا وبذلك نحتاج المساءلة." – مشاركة من عدن

"انها الحرب عبر الحسم العسكري فهو الحل الأمثل والمصالحة مع جماعه لا تعرف للعهد والمواثيق لهو الحرب الدمار." – مشارك من مأرب

"العدالة الانتقالية تكون بالأول عبر المسألة والمحاسبة ثم تأتي المصالحة حتى تهدأ الانفس ويزول احساس وشعور الانتقام لدى الضحايا وذويهم." – مشاركة من حضرموت

"انا ابغى المحاسبة المسألة ابغى اشوف اللي شردونا من بلادنا وهدموا بيتي يتجرعوا نفس الشيء مابيبرد قلبي غير وانا اشوفهم يتحاسبوا على ظلمهم." – مشاركة من حضرموت

اتيح المجال للمشاركين في الجلسات البؤرية مناقشة هذا الموضوع فتباينت آراءهم حول ذلك لنفس الأسباب المذكورة أعلاه تقريبا. بينما رأى البعض ان المصالحة هي الأولية من أجل انهاء الحرب قال البعض

الاخر ان المساءلة تضمن عدم تكرار الانتهاكات. وشدّد عدة مشاركين على ضرورة الدمج بين المسارين حيث قال مشارك من الحديدة «المصالحة وحدها قد تُهمّش حقوق الضحايا، بينما المساءلة فقط قد تُفاقم النزاعات، لذلك يُطلب تحقيق توازن بينهما لبناء مستقبل مستقر».

تعويضات ضحايا الانتهاكات (التحديات والحلول)

نظرا إلى أهمية التعويض في عملية العدالة الانتقالية طرح ميّسرو الجلسات البؤرية موضوع التحديات التي تقف أمام التعويض فحدّد المشاركون والمشاركات التحديات التالية:

(28.3%) ذكروا عدم وجود هيئة او كيان وطني وفق معايير نزيهة معترف به متخصص بحصر وتقدير عملية تعويض الضحايا وجبر الضرر، كما رأى (21.4%) أن التحديات تكمن في المحسوبية والتمييز وغياب النزاهة والفساد، بينما (19.5%) أوعزت التحديات إلى عدم توفير الموارد اللازمة لتغطية عملية التعويضات وجبر الضرر، وارجعت (11.3%) التحديات إلى عدم اهتمام المسؤولين وضعف الوعي على المستوى الرسمي والشعبي بأهمية هذه العملية، و(8.2%) من ذات العينة قالت ان اهم التحديات تكمن بعدم اقتناع الضحايا بالتعويضات لفداحة الانتهاكات مثل إزهاق الأرواح والاغتصابات والاخفاء القسري وغيرها من الانتهاكات، بينما (5.7%) أوضحت ان التحديات تكمن في عدم القدرة على رفع الحصانة عن بعض المنتهكين والمسؤولين عن الصراع وبقائهم في المشهد قبل وبعد الصراع، إضافة إلى الصراع والحرب المستمرة حتى الآن.

> " فيما يتعلق بتعويض الضحايا سنواجه تحديات عدة من ضمنها انعدام الامكانات لبلد سيخرج من الحرب مدمر ومنهك مالياً، النقطة الثانية غياب البيانات الدقيقة التي يمكن الاستناد اليها لتعويض جميع الضحايا وعدم خلق أضرار نفسية جديد عندما يتم تعويض أشخاص واهمال أشخاص آخرين يخرجون بجراحات جديدة. النقطة الثالثة سيكون موضوع الفساد المستشري في أجهزتنا الحكومية وهذا معروف في السابق واللاحق ستكون واحدة من المعضلات التي قد تلتهم جزء من المخصصات أو المقدرات التي سيتم رصدها لتعويض الضحايا وجبر الضرر. النقطة الرابعة وهي الأهم في تقديري وهي تحديد مدة الفترة الزمنية للضحايا الذي سيشملهم التعويض، يعني بعضهم يقلك احنا معنا ضحايا من الستينات وآخر يقلك نبدأ من السبعينات وثالث يقلك لا من 94 ورابع يقلك لا من 2011..." - مشاركة في جلسة بؤرية من صنعاء

وعند سؤال المشاركين والمشاركات في الجلسات البؤرية عن الحلول المقترحة من وجهة نظرهم أكدت (39.4%) ان الحلول تكمن في انهاء الصراع وتفكيك المليشيات وإيجاد دولة عادلة ذات قرار سياسي موحد وتبسط سيادتها القانونية والأمنية بشكل كامل، و(21.1%) أكدوا على ضرورة حث وحشد دعم المنظمات الدولية والدول المانحة للمساعدة والعون في توفير الخبراء والموارد وفق آليه عمل نزيهة ومنظمة كما أن (18.3%) رأت أن يتم عمل برامج توعوية في جميع المستويات بأهمية هذه العملية وايضا حول قصص وتجارب الماضي لضمان عدم تكرار ما حصل، و(9.9%) قالت ان الحل يكمن في انشاء صندوق لتعويض الضحايا وجبر الضرر كما قالت (7%) ان الحل في تكاتف وحشد الجهود الحكومية الرسمية والغير رسمية والوطنية والشعبية بمختلف توجهاتها... كما رأى (4.2%) من المبحوثين ضرورة اشراك الضحايا في ادارة هذه العملية لأنهم أدرى بها.

دور المشايخ والأعراف في العدالة الانتقالية

أنقسم رأي المشاركين في المقابلة العامة حول دور المشايخ والأعراف القبلية في العدالة الانتقالية بين مؤيد ومعارض وبلغت نسبة الأصوات المؤيدة (70%) من افراد العينة مقابل (30%) معارضة.

من يؤيد دور المشايخ في العدالة الانتقالية أشار إلى أنهم يحظون باحترام وتأثير كبير في المجتمع حيث قال مشارك من صنعاء «طبيعة المجتمع اليمني لازال دور المشايخ والانتماء القبلي والاعراف القبلية هي المسيطرة علي معظم أفراد المجتمع» فيما قال مشارك من تعز «لهم قاعدة اجتماعية وشعبية ويمثلون أعلى الهرم المجتمعي».

من يعارضون دور المشايخ أشاروا إلى أن المشايخ سبب للصراعات وأدوات للقوى المسيطرة، فقال أحد المشاركين من تعز «كون اغلب الأعراف والعادات وكذا المشايخ هم اساس التفرقة الاجتماعية ونشأت الصراعات الطبقية وتفاقم الانتهاكات فأغلب الصراعات سببها المشايخ وقوة نفوذهم في بعض منهم تفوق قوة الجهاز الأمني في الدولة»، وأخر من فئة المهمشين يقول «نحن في عدن نريد دولة ولا نريد مشايخ».

اسباب وجوب وعدم وجوب ان يكون هناك دور للمشايخ والاعراف في العدالة الانتقالية

	#	الأسباب	النسبة
يجب ان يكون لهم دور للأسباب التالية	1	لأنهم يحظو بالاحترام ولهم تأثير على المجتمع	30.4%
	2	لأنه يجب الاستفادة من قوتهم في تحقيق السلام والامن لتنجح العدالة الانتقالية	26.8%
	3	لدورهم الفاعل والايجابي	14.3%
	4	لان لديهم خبرة ومعرفة	12.5%
	5	يوجد في القبيلة عادات جيدة والناس تحبها وتحترمها مثل العيب الاسود	7.1%
	6	لأنه يجب احترام العادات والتقاليد	7.1%
	7	لان لهم تأثير على أطراف الصراع	1.8%
	الإجمالي		100%
لا يجب ان يكون لهم دور للأسباب التالية	#	الأسباب	النسبة
	1	لأنهم سبب الصراعات وامتلاكهم قوة خارج الدولة	43.8%
	2	لان وجودهم يعزز المناطقية والرجعية	18.8%
	3	لان وجودهم يلغي الحكومة والقانون	18.8%
	4	لأنهم جزء من الفساد	12.5%
	5	لأنهم ادوات تنفيذية ظالمة للقوى المسيطرة	6.3%
	الإجمالي		100%

بينما أجمع الخبراء المشاركين في المقابلة وعددهم 13 خبير على ضرورة ووجوب أن يكون للمشايخ والأعراف دور في عملية العدالة الانتقالية وذلك للأسباب الموضحة في الجدول التالي:

اسباب اهمية اشراك المشايخ والاعراف في عملية العدالة الانتقالية

##	أسباب وجوب اشراك المشايخ والأعراف في العدالة الانتقالية	النسبة
1	لتأثيرهم القوي في المجتمع	30%
2	لتسهيل عملية انجاح العدالة الانتقالية	15%
3	بسبب تعلق وارتباط وثقة المجتمع بهم لان الدولة غائبة	15%
4	بسبب الطبيعة القبلية المتجذرة في اليمن والعادات والتقاليد	10%
5	يجب تدخلهم بسبب انهيار منظومة العمل السياسي	10%
6	لان لهم علاقة بأطراف الصراع وتأثير عليهم ويستطيعوا تقريب وجهات النظر	5%
7	لديهم خبرة في فض النزاعات والتعامل مع الجرائم	5%
8	لان معظم السياسيين الحاليين فاسدين ماليا واخلاقيا	5%
9	لم يذكر السبب	5%
	الإجمالي	100%

"المشايخ في معاهم منظومة أعراف وتقاليد يستندوا عليها وبالتالي كلما يأتي مصطلح جديد يشعروا أن هذا المصطلح يستهدفهم أو يتناقض مع هذه المنظومة أو يمسها بشكل مباشر ويشعرون بأن أي أساليب جديدة هي تنتقص من نفوذهم ومن قدرتهم على التأثير في مجتمعاتهم المحلية بالتالي أعتقد أنه أهم ما في الأمر أن نصل اليهم الان نشرح لهم نشركهم في هذه العملية اشراك جاد... لم تستطع أن تشتغل على موضوع الحد من تجنيد الأطفال أو قضايا العنف ضد النساء الا بالوصول إلى القبيلة وهذا للأسف الشديد غير موجود الان الجماعات المتحاربة وتحديدا مليشيا الحوثي استخدمته كبندقية للقتل والاحتراب واشاعة الموت لأن المجتمع المدني فشل في الوصول إلى هذه الكتلة البشرية الهائلة التي اذا أحسنا التعامل معها ستكون جزء من عملية التنمية وعندما فشلنا في التعامل معها تحولت إلى جزء من مقوضات الاستقرار والاحتراب."- ناشط اعلامي من صنعاء

الشمول والمشاركة في إطار العدالة الانتقالية

ينبغي ان يكون لجميع الفئات الاجتماعية والسياسية والجهات الفاعلة والفئات بما فيها النساء والنازحين والمهمشين دورا محوريا عند تصميم وتنفيذ العدالة الانتقالية من أجل ان تسهم عمليات العدالة الانتقالية في ترسيخ سيادة القانون ودعائم السلام الدائم ووقف دوامة العنف وبناء مجتمعات متماسكة وقادرة على التصدي ومنع انتهاكات حقوق الانسان وتعزيز المصالحة وفي هذا المحور سنستعرض آراء المشاركين في الدراسة حول أهمية وكيفية اشراك الفئات الضعيفة وخاصة النساء والنازحين والمهمشين في عملية العدالة الانتقالية.

المحاور السياسية للعدالة الانتقالية

الفترة الزمنية المشمولة بالعدالة الانتقالية باليمن

الفترة الزمنية التي يجب أن تشملها العدالة الانتقالية في اليمن تمثل أهمية بالغة كونها مرتكز اساسي لمنع تكرار الصراعات وتحقيق مبدا العدالة. تم سؤال الخبراء ال13 المشاركين في المقابلة عن هذا الموضوع فتباينت اراءهم حيث أشار 6 إلى أنها يجب أن تبدأ من عام 2014م بينما أشار 4 إلى أنها يجب أن تبدأ من ثورة 26 سبتمبر 1962م كما هو موضح في الجدول التالي:

الفترة الزمنية التي يجب ان تشملها العدالة الانتقالية في اليمن

الفترة الزمنية	التكرار	الأسباب المذكورة
منذ الصراع الحالي 2014	6	"لأنها أعنف واطول حرب وفيها تدخلات خارجية"
		"لأنها أكثر حرب حصل فيها دمار للمؤسسات والقيم والدولة والمجتمع"
منذ ثورة 26 سبتمبر – 1962	4	"لان العدالة الانتقالية بدأت من بداية الصراعات يجب ان لا نعوض حرب على حرب يجب المصالحة من بداية الصراعات في اليمن وبداية الثورات للوصول لعدالة شامله ومصالحة لكل ارث الماضي"
		"لمعالجة آثار الصراعات التي حدثت وما رافقها من انتهاكات"
منذ حرب صعدة 2004	1	لم يُذكر السبب
منذ عام 1978	1	"لان في هذا المرحلة حصل إخفاء قسري للضحايا بشكل كبير وإلى الان لم يتم معرفة اين هم"
منذ قيام الجمهورية اليمنية 1990	1	"لابد من تأسيس بداية والبداية هي قيام الجمهورية اليمنية عام تسعين"
الإجمالي	13	

مشاركة أنصار الله - الحوثيين في مناقشات العدالة الانتقالية

عند سؤال الخبراء المشاركين في الجلسات البؤرية عن مشاركة الحوثيين في مناقشات العدالة الانتقالية فقد تباينت الآراء حول ذلك. حيث شدّد البعض على ضرورة اشراك الحوثيين لأنهم طرف أساسي في الحرب حيث ستفشل العدالة الانتقالية بدون اشراكهم وغيابهم سوف يؤخر العدالة الانتقالية ويزيد الانقسام المجتمعي.

فيما شكّك خبراء اخرون في مصداقية الحوثيين ونيتهم في الخوض في عملية العدالة الانتقالية حيث قالوا بأن جماعة الحوثي جماعة دينية سلالية تدعي الفوقية والاستعلاء السلالي على اليمنيين ولن يقبلوا بالعدالة والمساواة.

التفت فريق البحث إلى ان الخبراء من صنعاء بدا الأكثر تشاؤما في انخراط الحوثيين في عملية العدالة الانتقالية حيث قالت إعلامية «أولاً احنا لازم نعرف إنه الحوثيين هم في طرف الانتهاك وفي الطرف ليس الطرف الاعتيادي هو طرف غير اعتيادي في عملية الانتهاك طرف خطير جداً ومؤثر جداً في كل عمليات الانتهاك من أصغرها إلى أكبرها هذه نقطة، النقطة الثانية هو معرقل لكل عملية حوار وسلام، يعني معرقل أساسي والتاريخ يشهد أنه عشر سنوات كل محطات الحضور لحل الازمة اليمنية أو حل الكارثة اليمنية أكثر من ينقض هذه الاتفاقات ...هو الان سيكون حجرة عثرة أمام أي عملية سلام.»

> فيما قالت حقوقية «سؤال يجاوب على نفسه الحوثي يعرقل سار يستدعي لنا حرب مع اسرائيل ومع أمريكا بعد ماكمل الحرب مع السعودية ودول الخليج فأناقش العدالة؟!»

وختمت حقوقية أخرى بالقول « أنا أعتقد إنه بدون إضعاف الحوثيين وإجبارهم على الخضوع لحوار سلام شامل هم لن يأتوا إلى طاولة المفاوضات ولن يلتزموا حتى بحوار شامل، احنا محتاجين للأمانة وما أثبتته المراحل المختلفة للمشاورات والمفاوضات مع الحوثيين والحوارات انه دائماً إذا لم يكن هو الكسبان الأول من أي اتفاق هو لن يحضر ولن يستسلم ولن يأتي ودائما الحوثي في كل مرة يحاول أن يعني جماعة تترعرع بالحرب السلام يقتل الحوثي أصلا فهو في كل مرة يأتي له بشماعة ليعلق عليها استمراره بالحرب.»

> وتم مقابلة صحفي محسوب على أنصار الله من أجل تسليط الضوء على راي الجماعة في العدالة الانتقالية وبما يلي أهم النقاط التي ذكرها:

- المصالحة مشروطة عند تخلي الاطراف عن اتباع القوات الأجنبية.
- مقومات العدالة الانتقالية تقوم على تعويض عادل للضحايا واعادة البنية التحتية.
- العدالة الانتقالية يجب ان تكون يمنية. الجهات الدولية تعمل على الارباك والجهود المحلية هي الاجدى حيث ابدت الجهود المحلية فعاليتها في ملف تبادل الاسرى وفتح الطرقات مقارنة بالتدخلات الاجنبية.
- في ظل وجود خلاف في وجهات النظر حول المصالحة والعدالة الانتقالية فالأنسب هي المصالحة بدل المحاسبة.
- يمكن البناء على مخرجات الحوار الوطني لحل الاشكاليات العالقة، ولدى انصار الله رؤية وطنية تم تقديمها قبل سنبين قد تكون هي الانسب.

الأحزاب السياسية والعدالة الانتقالية (المواقف والأدوار والاحتياجات)

درس فريق البحث أجوبة المشاركين في شقي الدراسة من المنتمين إلى أحزاب سياسية وعددهم 13 عضو حزبي من المجلس الانتقالي الجنوبي وحزب المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح والحزب الاشتراكي وغيرها، بالإضافة إلى عدة مقابلات اجراها مع قيادات حزبية خارج إطار الدراسة الحالية وخرج بالاستنتاجات التالية لمواقف هذه الأحزاب من عملية العدالة الانتقالية:

الحزب	الموقف
حزب المؤتمر الشعبي العام	له جناحان، فالجناح المؤيد للحكومة المعترف بها يركز على المصالحة الوطنية ويرى أنها هي الحل ويخشى من العدالة القائمة على المساءلة لئلا يتحمل الحزب مسؤولية انتهاكات الماضي التي ارتكبها نظام صالح. الجناح الآخر الذي لا زال مؤيدا للحوثيين قد تكون نظرته للعدالة الانتقالية شبيهة بنظرة الحوثيين من ناحية الميل لتحميل القوى الخارجية مسؤولية الحرب والعدوان على اليمن.
المجلس الانتقالي الجنوبي	يرى المجلس الانتقالي الجنوبي ان العدالة الانتقالية في المحافظات الجنوبية هي امتداد للمبادئ التي أرساها اتفاق الجنوب للمصالحة والتسامح الذي تم الإعلان عنه في 13 يناير 2007. ينادي هذا الاتفاق بمعالجة الآثار التاريخية للنزاعات السياسية والمسلحة بين المجتمعات الجنوبية ويؤكد على استعادة دولة الجنوب المستقلة. تشمل رؤية المجلس الانتقالي أيضًا المصالحة العامة، لكنها تظل تركز بشكل رئيسي على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الانفصال عن الحكومة المركزية في اليمن. بينما يدعم المجلس الانتقالي الجنوبي الجهود التي تتماشى مع حق الجنوب في تقرير مصيره، فإن موقفه يستند إلى ضمان أن تدابير العدالة الانتقالية تمهد الطريق لاستعادة سيادة الجنوب.
حزب التجمع اليمني للإصلاح	يعتبر الحزب الأكثر تضررًا من الحرب في فترات مختلفة، ويظهر موقفه تجاه العدالة الانتقالية بحسب الحقبة الزمنية. ففي حرب 1994 كان الحزب مشاركًا فيها، وبالتالي سيكون أقل حماسة لتنفيذ عدالة انتقالية لتلك الفترة. أما في مرحلة ما بعد 2014، فالحزب كان من الأطراف المتضررة بشكل كبير، مما يجعله أكثر دعمًا لعملية العدالة الانتقالية، خاصة في ما يتعلق بالمساءلة وتعويض الضحايا.
الحزب الاشتراكي اليمني	له رؤية متقدمة للعدالة الانتقالية ويرى أنها خطوة مهمة في طريق بناء الدولة المدنية المنشودة، ولكن الحزب يركز بشكل خاص على ضرورة معالجة الانتهاكات التي طالت الحزب وكوادره عقب حرب 1994م، كما يدعو إلى إصلاح المؤسسات وإعادة بناء الثقة، ويعطي أولوية خاصة للقضية الجنوبية.

تم سؤال الخبراء ال13 المشاركين في المقابلة عن الدور الذي يجب ان تلعبه الأحزاب السياسية في تنفيذ اليات العدالة الانتقالية فقال معظمهم ان ذلك الدور يتمثل في صياغة القوانين والتشريعات اللازمة ودعم مبادرات المصالحة الوطنية وتسهيل إجراءات التعويضات للضحايا.

عبّر بعض المشاركين في الجلسات البؤرية عن ترددهم في انخراط الأحزاب السياسية في عملية العدالة الانتقالية بسبب انحياز الأحزاب إلى مصالحها حيث قال مشاركين من حضرموت «اول شيء يجب ان نبعد العدالة الانتقالية من الأحزاب لأنه عدالتهم مع حزبهم فقط بالتالي الأحزاب مالها رغبة حقيقية في دعم العدالة الانتقالية ومشاركتهم لن تنفع بشيء» بينما قالت مشاركة من صنعاء «برأيي أن الشخصيات اليمنية التي ترأس هذه الأحزاب اليمنية مثقلة بالصراع التاريخي خاصة معظمها على رأس الأحزاب لفترة طويلة وكل شخص يريد أن ينتقم من الطرف الآخر، ولضمان مشاركة الأحزاب يجب إقامة دورات ثقافية لقيادات الأحزاب محاولة توعيتهم بأهمية هذه الأمور في استقرار البلد للسلام المستدام».

لجان المصالحة والعدالة الانتقالية (الأدوار والتحديات)

سُئل الخبراء ال13 المشاركين في المقابلة عن كيفية تفعيل دور لجان المصالحة والعدالة الانتقالية، التي تتبع هيئة التشاور والمصالحة الحكومية، في عملية العدالة الانتقالية. فحدّدوا عدة مقترحات اهمها: بناء قدرات لجان المصالحة والعدالة الانتقالية، وتقديم الدعم المالي واللوجيستي، ثم اشراك الكفاءات من الرجال والنساء من جميع الاطراف في لجان المصالحة والعدالة الانتقالية، وتفعيل هيئة التشاور الرسمية بشكل محلي ومركزي، وحل النزاعات بين الأحزاب.

وحول التحديات التي تواجه لجان المصالحة المجتمعية في أداء مهامها فقد ذكر الخبراء ان أكبر التحديات هي نقص التمويل والدعم اللوجستي، يليها التدخلات السياسية من أطراف مختلفة، وعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات، إضافة إلى عدم الثقة من المجتمع المدني.

وثيقة مؤتمر الحوار الوطني ٢٠١٤م

وعند سؤال الخبراء المشاركين في الجلسات البؤرية حول إمكانية استخدام وثيقة مؤتمر الحوار الوطني 2014 كمرجعية لتطوير آلية العدالة الانتقالية، تباينت الآراء حول ذلك. حيث قال معظم الخبراء ان هذه الوثيقة يمكن اعتمادها مرجعية للعدالة الانتقالية مع تحديثات تشمل فترة الحرب والتغير في موازين القوى، حيث قالت إحدى الناشطات في المجال الحقوقي بصنعاء «أنا أشوف إنه مخرجات الحوار الوطني هي مادة دسمة لاستغلالها كمرجع لتطوير أي آلية للعدالة الانتقالية بل إنه مش فقط مخرجات فريق العدالة الانتقالية أيضاً قد كان عندنا (مشروع قانون للعدالة الانتقالية) اشتغلت عليه في ذلك الايام وزارة الشؤون القانونية فعندنا مخرجات فريق العدالة الانتقالية وعندنا مشروع قانون العدالة الانتقالية، نحتاج للتوافق عليه لأنه كان مازال مسودة، وإضافة ممكن نشوف ماهي المستجدات التي حدثت بعد الحرب 2014 لكن من وجهة نظري أنه صالح وهو مسودة دسمة للبناء عليه بمعنى نحن لن نبدأ من الصفر لا في القانون ولا في الأفكار».

> فيما قال مشارك من حضرموت «بالنسبة لوثيقة الحوار الوطني يجب ان تصاغ من جديد الوضع تغير خلال العشر السنوات بالتالي لا يمكن قبولها لأنه الخيارات المتاحة سياسيا الان غير السباق بالتالي في حالة استخدام وثيقة الحوار يجب فتح باب الحوار من جديد يشمل كافة الأطراف ووضع التحديثات عليها وهذا الامر متعلق بالأطراف الخارجية خاصة الأطراف الاقليمية ليس بالمجتمع المحلي فقط.»

بينما عارض بعض الخبراء اعتماد هذه الوثيقة مرجعية العدالة الانتقالية لعدة أسباب أهمها عدم اعتراف بعض الأطراف المتحاربة بها وكونها قديمة ولم تواكب تطورات الحرب. حيث قال مشارك من حضرموت «وثيقة الحوار ليست مجدية في الوقت الحالي بالتالي لا يمكن استخدامها كمرجع للعدالة الانتقالية لان في أطراف سياسية جديدة كونت». كما قال مشارك من صنعاء «كانت مداهمة أو احتياج صنعاء والانقلاب على مؤسسات الدولة هو أساسا كان انقلاب قبل ذلك على مخرجات مؤتمر الحوار ورفض لكل مخرجاته، وبالتالي اليوم هذه واحدة من المعضلات بالرغم انه بذل في مؤتمر الحوار الوطني جهود كبيره وأخيض نقاش على نطاق واسع لمدّة أكثر من عام لكن للأسف الشديد أنه واحدة آثار الحرب هي تدمير هذه المرجعية التي كانت يمكن أن تكون أساس لتوافق يمني.»

دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية

يلعب المجتمع المدني والمبادرات الشبابية والنسوية دورا فاعلا في ترسيخ مفاهيم السلام ونشر الوعي بالعدالة الانتقالية وممارسة جهود الوساطة المحلية وحل النزاعات المجتمعية وحشد المجتمعات المحلية حول مناصرة قضايا السلام والتماسك المجتمعي ودعم الخدمات العامة. لذلك تم سؤال المشاركين في المقابلة والجلسات البؤرية عن اراءهم في المجتمع المدني ودوره المرجو في عملية العدالة الانتقالية.

دور منظمات المجتمع المدني والمبادرات في العدالة الانتقالية

عند سؤال المشاركين في المقابلة العامة ما اذا كانت هناك منظمات او مبادرات شبابية في مناطقهم تعمل في مجال تحقيق المصالحة وبناء السلام وحل النزاعات أفاد 49 (45%) بوجود مثل هذه المنظمات والمبادرات وعدّدوا 41 منها، بينما قال 25 من المشاركين (23%) بعدم وجود مثل هذه المنظمات والمبادرات وعبّر 35 مشارك (32%) عن عدم معرفته بالموضوع.

وأشار الخبراء ال13 المشاركين في المقابلة إلى وجود منظمات ومبادرات تعمل حاليًا في مجال بناء السلام بدرجة متوسطة، وأن أبرز الجهات الفاعلة في هذا المجال هي اللجان المجتمعية والوجهاء والمشايخ ولجنة المصالحة والسلم المجتمعي ولجنة إصلاح ذات البين لجنة المخفيين قسرا.

> **وعند سؤال الخبراء عن الدور الذي يجب ان تلعبه المنظمات في عملية العدالة الانتقالية أفادوا بالأدوار التالية:**

- توعية المجتمع بأهمية العدالة الانتقالية
- الرصد للانتهاكات
- المناصرة وتقديم الدعم للضحايا
- اصلاح ذات البين

بينما اقترح المشاركون في الجلسات البؤرية الأدوار التالية لمنظمات المجتمع المدني في عملية العدالة الانتقالية: مبادرات الحوار والصلح وبناء السلام، ونشر الوعي المجتمعي، والرقابة والرصد وإعداد التقارير والمقترحات، والدعم المالي للضحايا، والضغط والحشد والمناصرة، وكشف الحقائق، وتعزيز التماسك المجتمعي، وتقديم الدعم النفسي لضحايا الانتهاكات، والقيام بدور حلقة الوصل بين افراد المجتمع والدولة، ودعم الضحايا قانونياً.

واقع منظمات المجتمع المدني (التحديات والاحتياجات)

ذكر المشاركون في الجلسات البؤرية عدداً من التحديات التي تواجه انخراط المنظمات في العدالة الانتقالية وتتمثل هذه التحديات في وجود المنظمات المزدوجة المعايير والفاسدة ذات الاجندة المشبوهة وتأثرها بالرعاة والممولين لها، والهشاشة والضعف والافتقار إلى بناء القدرات والتأهيل، والنظرة السلبية وعدم تفاعل المجتمع مع هذه المنظمات بسبب عدم وعي المجتمع بأهميتها، واهمال المجتمع المدني من قبل جميع الأطراف ومن المنظمات الدولية، وتشتت الجهود لعدم التشبيك، وعدم وجود شبكة وتكتلات وتحالفات تمثل منظمات المجتمع المدني لتنسيق اعمالها وتدخلاتها، والافتقار إلى التمويل ومقومات البقاء والاستمرار، وغياب وضعف الدولة، والفساد وعدم العدالة في التعامل مع منظمات المجتمع المدني، والقمع والتجريد من الصلاحيات، إضافة إلى محدودية منظمات المجتمع المدني المهتمة بالعدالة الانتقالية.

كما حدّد المشاركون في المقابلة العامة من العاملين في منظمات المجتمع المدني وعددهم 28 شخص أبرز الاحتياجات اللازمة لبناء قدرات المنظمات والمبادرات الشبابية المحلية لكي تلعب بدورا فعالا في العدالة الانتقالية، والرسم البياني التالي يوضح استجابتهم:

الاحتياجات اللازمة لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني

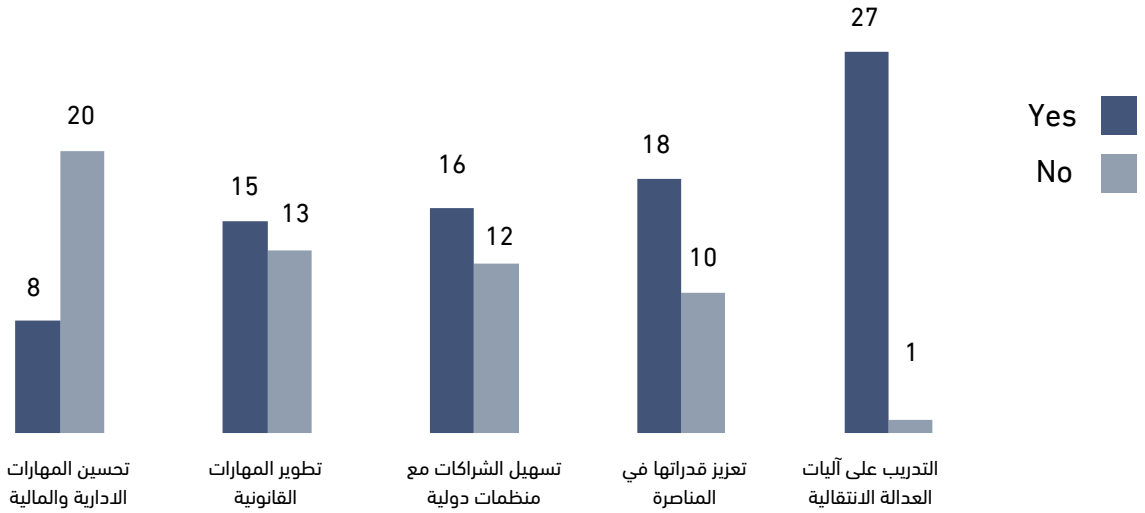

الخلاصة العامة:

كشفت الدراسة عن تحديات رئيسية تعيق تحقيق العدالة الانتقالية في اليمن، أبرزها استمرار النزاع المسلح وتعدد الجهات الفاعلة. إلى جانب ذلك، فإن غياب مؤسسات الدولة الفاعلة، وضعف البنية التحتية القانونية والقضائية، وتسيس القضايا الحقوقية، كلها عوامل تزيد من تعقيد المسار. وانعدام الثقة بين المكونات السياسية والمجتمعية يعزز من هذه التحديات، حيث ترى بعض الأطراف أن العدالة الانتقالية قد تُستخدم كأداة سياسية لإقصاء خصومها، مما يقلل من فرص التوافق على آليات تحقيقها.

أحد أبرز نتائج البحث أظهر أن المجتمع اليمني منقسم في رؤيته لكيفية تحقيق العدالة الانتقالية. فقد بيّنت النتائج أن 64.3% من المشاركين يفضلون المصالحة وإنهاء الحرب، مقابل 35.7% يفضلون المساءلة والمحاسبة. الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى تفضيل المصالحة شملت قناعة بأن المصالحة ضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية، وضمان بقاء الدولة اليمنية موحدة تحت سيادة القانون، وإنهاء النزاع بشكل نهائي. في المقابل، رأى مؤيدو المساءلة والمحاسبة أن هذه الآليات ضرورية لضمان اعتراف الجناة بجرائمهم، وحماية حقوق الضحايا من الضياع، ومنع الإفلات من العقاب، كما أن بعض الأطراف غير راغبة في المصالحة الوطنية، ما يجعل العدالة والمحاسبة شرطا ضروريا لإنهاء النزاع.

كما بينت نتائج الدراسة انقسام في الآراء حول تأثير غياب الحوثيين عن نقاشات العدالة الانتقالية. يرى البعض أن عدم مشاركتهم أمر إيجابي لأن أيديولوجيتهم وممارساتهم تتعارض مع مبادئ العدالة الانتقالية، كما أن انعدام شفافيتهم يجعل أي حوار معهم غير مثمر. من جهة أخرى، يرى فريق آخر أن غياب الحوثيين أو أي طرف رئيسي آخر سيؤدي إلى اتفاقات ناقصة، مما يؤخر العدالة ويزيد الانقسام المجتمعي. لذا، من الضروري البحث عن آليات ضغط دولي على الحوثيين لدفعهم نحو الانخراط في حوار غير مشروط، مع تعزيز البدائل المحلية، مثل المصالحات، لضمان تحقيق العدالة على المستوى المجتمعي

> **وفي ظل الانقسامات الحالية، فإن بناء سردية وطنية جامعة سيسهم في تعزيز الثقة بين الأطراف المختلفة ويضع أساسًا متينًا لعملية العدالة الانتقالية.**

مع ذلك، هناك فرص يمكن البناء عليها لتعزيز العدالة الانتقالية في اليمن. من أهمها الإرث التوافقي لبعض مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والتي توفّر إطارًا عامًا يمكن تطويره ليواكب المستجدات الراهنة. كما أن وجود خبرات محلية متراكمة في مجال المصالحات المجتمعية يمكن أن يشكّل مدخلًا عمليًا للبدء في تطبيق العدالة الانتقالية على مستوى محلي. إضافة إلى ذلك، فإن اهتمام المجتمع الدولي بهذا الملف، ودعمه لآليات المساءلة والمصالحة، يمثل فرصة لتعزيز الضغوط على الأطراف اليمنية للانخراط في عملية عدالة انتقالية شاملة. وأخيرا يمثّل انشاء الية لتعويض الضحايا مفتاح محتمل لدخول عملية العدالة الانتقالية نظرا لتأييد المشاركين في الدراسة الكبير لهذا الاجراء من جهة، وانفتاح الحوثيين عليه وفقا لصحفي محسوب عليهم، من جهة أخرى.

ويمكن استخدام نتائج وثيقة مؤتمر الحوار الوطني كإطار مرجعي لتطوير آليات العدالة الانتقالية، مع ضرورة تحديثها لضمان انسجامها مع التطورات الحالية. يجب أن تشمل التحديثات آليات واضحة لضمان تنفيذ التوصيات، وتعزيز المساءلة، وتحقيق المصالحة بطريقة تعكس الواقع الحالي والتغيرات في موازين القوى.

> **هذه النتائج تعكس تعقيد المشهد اليمني، حيث تتباين الأولويات بين المصالحة والمساءلة. وهذا يتطلب نهجًا متوازنًا يأخذ في الاعتبار ضرورة إنهاء الحرب من جهة، وعدم التفريط في حقوق الضحايا وإرساء دعائم العدالة من جهة أخرى.**

المصادر:

- الأمم المتحدة تقدّر بلوغ عدد القتلى بسبب حرب اليمن 377 ألف بنهاية العام، سويس انفو، 2021، https://rb.gy/b0hazn
- إطار عمل نظري للتعامل مع الماضي، مؤسسة السلام السويسرية، 2016، https://www.swisspeace.ch
- تقرير المفوض السامي لحقوق الانسان 2025، https://docs.un.org/ar/A/HRC/58/36
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 2004.
- التقرير السنوي لمفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن اليمن، 2021.
- عصام الأطرش: دور لجنة المصالحة المجتمعية بوصفه نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية، 2021، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث، مج7، ع2.
- العبور نحو العدالة، آراء مختارة من المجتمع المدني اليمني من أجل العدالة انتقالية ومساءلة طويلة الأمد في اليمن، مؤسسات المجتمع المنفتح، 2021
- https://www.opensocietyfoundations.org/uploads/d978bef4-4a86-a493-6d35-a-passage-to-justice-ar-20210208.pdf/026704549096
- مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، 2013،
- https//:yemenpress.com
- وثيقة لمّ الشمل وبناء الدولة اليمنية الحديثة، 2024،
- https://www.mwatana.org/posts/wthyq-lmw-lshml-wbn-ldwl-lymny-lhdyth
- يوسف وهبة وغيث عقيل: نحو عدالة انتقالية تصالحية في العراق دليل عملي مقترح للمسار المبني على النهج التشاركي، اصدار جمعية الامل العراقية أيلول ـ سبتمبر 2022م.
- https://www.aljazeera.net/news
- https://www.ndye.net/
- https://www.nciye.org/
- موقع صحيفة الشرق الاوسط 22مارس 2025 https://aawsat.com/
- (ما تداعيات قرار واشنطن إعادة تصنيف "الحوثي" منظمة ...) موقع العربي 21(23يناير2025)
- (ما تداعيات قرار واشنطن إعادة تصنيف "الحوثي" منظمة ...) موقع العربي 21(23يناير2025)
- محمد الشويطر، دور القضاء في تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة في اليمن. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، سنة ٢٠٢٤

الملاحق:

1. استبانة المقابلة الفردية المعمقة العامة.
2. استبانة المقابلة مع الخبراء.
3. استمارة الجلسات البؤرية المركزة.

الطـــــريق
نحو السلام

2025

رؤية المجتمع المحلي حول إمكانية وآليات
تنفيذ العدالة الانتقالية والمصالحة
الوطنية لدعم السلام في اليمن

دراسة ميدانية (صنعاء- عدن- تعز- الحديدة-
مأرب- حضرموت)

SAM Rights & Liberties
رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association
Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن
DT Institute